تصور مقترح لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته

د/ السيد محمد عبد الله خلف

• **المستخلص** :

تهدف الدراسة الحالية الي التعرف على مكانة البحث التربوي وأهميته العلمية والتطبيقية، والوقوف على إسهامات البحث التربوي في تجويد الأداء التعليمي بالمؤسسات التربوية. والتعرف على أهم معايير جودة البحث التربوي بالإضافة الي الكشف عن بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق البحث التربوي لمعايير جودته. ووضع تصور مقترح لتطوير البحث العلمي في مجال التربية في ضوء معايير جودته. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي (التحليلي) لمناسبته ما يتضمنه البحث من جوانب الوصف والتفسير. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: غياب الخريطة القومية البحثية مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة اجتهادية وتكرار بعض البحوث، بالإضافة الي ضعف ارتباط البحث التربوي بالواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع المصري. وضعف الميزانية والدعم المالي المخصص للبحث التربوي. وقصور المعايير الحاكمة لجودة البحث التربوي. وانتهي البحث بوضع تصور مقترح تضمن مجموعة من الإجراءات التي يمكن من خلال الأخذ بها لتطوير البحث التربوي، والتغلب على المعوقات التي تحول دون الاستفادة القصوى من جودته وتضمنت محاور التصور المقترح توجهات البحث المستقبلية، ومواصفات الباحث ومهاراته والإشراف المتخصص على البحث التربوي، وتنظيم البحث التربوي، والبحث عن طرق بديلة لتمويل البحث التربوي والإنفاق عليه.

الكلمات المفتاحية: البحث التربوي في مصر ، معايير جودة البحث التربوي ، معوقات البحث التربوي.

A Suggested Proposal to Develop Educational Research in Light of its Quality Standards

Dr. Saued Mohammed Abdullah Khalaf

Abstract:

The present study aims to identify the status of educational research and its importance, also identify the contributions of educational research in improving educational performance in educational institutions. And to identify the most important standards of quality of educational research in addition to the disclosure of some of the obstacles that prevent the achievement of educational research quality standards. And a proposed scenario for the development of scientific research in the field of education in light of its quality standards. To achieve the aim of the study, the researcher used the descriptive (analytical) method, including the aspects of description and interpretation. The study reached a number of results, including: the absence of the national research map, which led to the researchers , in addition to the weak link of educational research to the cultural and social reality of Egyptians. Poor budget and financial support for educational research. And the lack of standards governing the quality of educational research. The study ended with a proposed scenario that included a set of measures that can be taken through the development of educational research and overcoming the obstacles that prevent the

maximum benefit from its quality. The suggested scenario included future directions of research, researcher specifications and skills, Educational, and the search for alternative ways to finance educational research and spending on it.

Keywords: Educational Research in Egypt - Quality Standards for Educational Research - Educational Research Constraints.

- **المقدمة**:

يقوم البحث العلمي بدور محوري في تقدم الأمم والشعوب، حيث يقاس تقدم الأمم ورقيها بمدى اهتمامها بالبحث العلمي ومتطلباته وإنجازاته العلمية من أبحاث ودراسات وندوات ومؤتمرات، وقدرة تلك الشعوب على توظيف نتائج تلك الدراسات والبحوث العلمية في مجالات التنمية المختلفة.

ويحظى البحث التربوي باهتمام متزايد باعتباره جزءًا من البحث العلمي بالجامعات الذي يهدف إلى إنتاج وتنمية المعرفة التربوية لخدمة قضايا ومشكلات التربية والتعليم المتعددة التي يعاني منها الميدان التربوي سواءً على الجانب الفكري أو الميداني، فهو يشكل ركيزة أساسية للتنمية البشرية في المجتمع، وضرورة حتمية لتطوير التعليم وتحديثه وحل مشكلاته، الأمر الذي يفرض على الجامعة أن تولي مزيدًا من الاهتمام بالبحوث التربوية وتوفر لها احتياجاتها والإمكانات اللازمة لتحقيق أهدافها البحثية، بما يساعد على زيادة فعاليتها في تحقيق تغير ملموس في الواقع التربوي، خاصة أنه بقدر ما ينال البحث التربوي من تخطيط ورعاية بقدر ما تكون من فائدة على قطاع التعليم والمجتمع بصفة عامة(١).

والبحث التربوي يحتل مكانة عظمى بالنسبة لكافة أنواع البحوث العلمية الأخرى في كافة الفروع العلمية والعملية والاجتماعية، حيث يؤثر فيها بوعي عندما يسهم في صياغة النظام التعليمي الذي يقوم بدوره بتنشئة الباحثين ولذا فإن جودة البحث التربوي ضرورية لجودة البحث في العلوم الأخرى، إذ إن البداية الأولى للجودة يجب أن تنطلق من البحث التربوي، ثم تمتد لتشمل أنواع البحث العلمي الأخرى(٢).

ويتطلب الاهتمام بالبحث التربوي وتوظيفه في البنية الاجتماعية والاقتصادية أن يكون هنالك برامج منتظمة لاستقطاب الكفاءات والموارد البشرية معززة بالتشجيع والتحفيز وإدارة تغير الفكر والسلوك الإنساني مع السعي للحصول على القيم المادية وقوة النفوذ المؤثرة في المجتمع، ويتطلب هذا الاستقطاب أن يكون شاملاً وواسعاً لاحتضان أكبر عدد ممكن من الموارد البشرية عالية الكفاءة لبناء أرضية واسعة وقوية تعمل على غرس المعرفة المرتبطة بالبحث التربوي كقيم إنسانية يكتسبها الفرد ويحصل على امتيازات تحفيزية تميزه عن أقرانه غير السالكين دروب المعرفة لكي يتوفر الإحساس

بالمسئولية تجاه مواقف المعرفة وتجلياتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . كما أن السعي نحو بناء مجتمع قائم على أساس المعرفة والبحث العلمي إضافة إلى المقومات الأساسية الأخرى التي تلعب دورًا مهمًا في النظم الاجتماعية كالعلاقات والروابط الاجتماعية المشتركة والخصائص التي يتصف بها المجتمع منها الدين والثقافة والمنزلة الاجتماعية، فهذه العوامل والصفات المشتركة قد تكون عاملاً مساعداً لتجمع الأفراد وتنمية أفكارهم وصقل مواهبهم من خلال ربط مؤسسات المجتمع فيما بينها كالمؤسسات الدينية والاقتصادية والتعليمية وغير ذلك من المؤسسات التي ينبري تحت لوائها شرائح اجتماعية متنوعة(٣).

من خلال ذلك يتضح مدى أهمية العناية بالبحث التربوي وتجويده وزيادة قدرته على تشكيل الفرد القادر على المشاركة والمنافسة والتأثير في تقدم مجتمعه وازدهاره، لأن البحث التربوي أحد الروافد المهمة لتحقيق الجودة في التعليم وبناء شخصيات متوازنة من جميع الجوانب الدينية، والعقلية والاجتماعية، والخلقية، والسلوكية، كما يمكن أن يسهم في اتباع الفرد للأسلوب العلمي والتفكير والابتكار الذي يساعده على التجديد والتحديث.

- **مشكلة البحث وأسئلته** :

يعاني البحث التربوي في مصر من أزمة حقيقية كما أكدت العديد من الدراسات مع أنه لا ينحصر نطاق آثارها السلبية في باحثيه ومساراته وغاياته ومضامينه ونتائجه فقط، وإنما على أشياء كثيرة متعددة تحتاج إلى جهود مضنية لتطويره والنهوض به واقتراح أوجه العلاج المناسبة لهذه الأزمة.

وعلى الرغم من زيادة اهتمام المؤسسات بالبحث التربوي ونتائجه إلا أنه مازال في حاجة إلى جملة من المعايير لتجويده والارتقاء به في كافة ميادينه من رصد الأموال اللازمة، وتدريب الباحثين وتقديم العون لهم، وتوفير الأجهزة والأدوات لأبحاثهم، وتذليل الصعوبات من أمامهم، وتوجيه الأبحاث إلى التطوير وابتكار الجديد وإثراء المعرفة، وتوجيه برامج الدراسات العليا لتلبية حاجات السوق والمجتمع، وزيادة معدل البحوث العلمية ونشرها في المجلات العالمية، ومن هنا تتضح أهمية اقتراح تصور لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته.

ويمكن بلورة مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- ما مفهوم البحث التربوي وما أهميته العلمية والتطبيقية؟
- ما المجالات المتجددة في ميدان البحث التربوي؟
- ما معايير جودة البحث التربوي؟
- ما المعوقات التي تحول دون تحقيق البحث التربوي لمعايير جودته كما ورد في الأدبيات؟
- ما التصور المقترح لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته؟

- **أهداف البحث** :

في ضوء ما سبق من أسئلة يحاول البحث أن يجيب عنها، يمكن القول أن أهداف البحث تنحصر في النقاط الآتية:

- التعرف على مكانة البحث التربوي وأهميته العلمية والتطبيقية.
- الوقوف على إسهامات البحث التربوي في تجويد الأداء التعليمي بالمؤسسات التربوية.
- التعرف على أهم معايير جودة البحث التربوي.
- الكشف عن بعض المعوقات التي تواجه أداء البحث التربوي في مؤسساته.
- وضع تصور مقترح لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته.

- **أهمية البحث** :

يستمد البحث الحالي أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله، فمما لا شك فيه أن البحث التربوي يقوم بدور كبير في تطور المجتمع وتقدمه، حيث إن المعارف العلمية هي الأساس في وصول المجتمع إلي عصر الثورة الرقمية بحيث أصبح فيه العالم قرية صغيرة، ولعل السبيل إلى الوصول إلى هذا العصر الرقمي لن يكون إلا من خلال قيام البحث التربوي بدوره الفعال مع التأكيد على العلم والتكنولوجيا في شتى مجالاته، وفي ضوء ما يشهده المجتمع من تحولات جذرية في شتى أنواع المعرفة، يصبح التجديد في بنية البحث التربوي أمرًا ضروريًا بحيث يكون التعليم الجامعي منتجًا للمعرفة لا مستهلكا لها، بالتالي يمكن إبراز أهمية هذا البحث في الجوانب الآتية:

- سد النقص في الدراسات الخاصة بمجال تطوير البحث التربوي.
- تعميق نظرة المسئولين بالدور الذي يمكن أن يتصدى له البحث التربوي في تطوير التعليم وتحقيق جودته وهو مطلب رسمي وشعبي، إذ يحرص جميع المسئولين على إبراز ضرورة تحديث التعليم كما تحرص التنظيمات السياسية والتشريعية على أهمية ذلك، إدراكا للدور الحيوي للتعليم باعتباره الدعامة الأساسية للنهضة، والطريق للتقدم الحضاري والتكنولوجي، وبخاصة في ظل التحديات المعاصرة كالعولمة، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والتكتلات الاقتصادية وغيرها.
- توفير المعلومات للتربويين وذوي الاختصاص للتعرف على المشكلات التربوية والتعليمية مع الكشف عن أيسر السبل لمعالجتها.
- يمكن أن يكون للدراسة بعض المؤشرات المفيدة في طرح تصور لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته.

- **منهج البحث** :

البحث الحالي معني بمحاولة التوصل إلى تصورٍ مقترح لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته، وهذا يتطلب وصفا لواقع البحث التربوي وأهميته ومجالاته، للوقوف على أهم المعوقات التي تواجهه في محاولة للتغلب

عليها والوصول إلى جودته، لذا استخدم الباحث في إجراء هذه الدراسة المنهج الوصفي (التحليلي) حيث إنه من المناهج البحثية التي تختص بعملية البحث والتقصي حول الظاهرة التعليمية ووصفها وتشخيصها وتحليلها بهدف اكتشاف العلاقات بين عناصرها والتوصل إلى نتائج ذات معنى بالنسبة لها[٤] لمناسبته ما يتضمنه البحث من جوانب الوصف والتفسير والتحليل.

- **مصطلحات الدراسة** :

- **التطوير**:

عرفه البعض بأنه مجموعة المتغيرات التي تحدث في نظام تعليمي معين بقصد زيادة فاعليته أو جعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع ومطالبه، وقد يكون جزئياً كإدخال مستحدثات جديدة في إدارة التعليم أو يكون جذرياً يشمل نظام التعليم كله[٥].

وعُرف بأنه تحديث واكتساب المهارات اللازمة لتحسين الوضع الراهن، وفق دراسات علمية حديثة بهدف زيادة الإنتاج في أقل جهد وأقصر وقت[٦].

- **البحث التربوي**:

يُعرف بأنه النشاط الذي يوجه نحو تنمية علم السلوك وتوفير المعرفة التي تنتج الفرصة للمربين باختيار أكثر الأساليب والطرق التربوية التي تحقق الأهداف التربوية والتعليمية[٧].

ويمكن تعريفه إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: جميع أنواع النشاط المقصود القائم على منهجيات البحث العلمي، والذي يهدف إلى التعرف على المشكلات التي تواجه المؤسسات التعليمية والتربوية والعمل على حلها بطريقة علمية إضافة إلى التعرف على معوقات البحث التربوي واقتراح حلول لها، بغية تطويره والوصول به إلى أعلى معايير جودته.

- **الدراسات السابقة** :

ثمة مجموعة من الدراسات التي تناولت البحث التربوي وقضاياه المتعددة بطرق مختلفة، يمكن تناول أبرزها وأكثرها ارتباطاً بموضوع البحث الحالي فيما يلي:

- **دراسة فيصل حميد الملا ٢٠٠٧م**[٨]:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على المعوقات المرتبطة بالعوامل الإدارية والمادية والمنهجية والذاتية التي تواجه البحث التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقصاء آراء الباحثين التربويين من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الدول العربية في الموضوعات التي تناولتها مشكلة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المعوقات المرتبطة بالعوامل المادية جاءت في المرتبة الأولى حسب درجة شدتها بين المعوقات الأربعة، مما يدل على أن المعوقات المادية تؤثر بدرجة كبيرة في أنشطة البحث العلمي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب.

وأوصت الدراسة بضرورة ربط البحوث التي تجرى في الجامعات ومراكز البحوث العلمية بخطط التنمية ومشكلات التعليم والتدريب الحقيقية حتى يمكن الاستفادة من البحث العلمي، إضافة إلى زيادة التمويل المادي اللازم لدعم البحث التربوي، وذلك من خلال رصد مبالغ كافية في موازنة المؤسسات التعليمية والتدريبية لدعم البحث التربوي، أو إيجاد بدائل أخرى للتمويل.

- **دراسة محمد عبدالكريم العياصرة، وانتصار غازي مصطفى٢٠٠٩م** [٩]:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات البحث التربوي في برنامج ماجستير مناهج التربية الإسلامية وطرائق تدريسها في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس.

واستخدمت الدراسة المنهج البيبليومتري وذلك للتعرف على اتجاهات البحث التربوي في برنامج ماجستير مناهج التربية الإسلامية وطرائق تدريسها في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس.

وتوصلت الدراسة إلى أنه تم إنجاز عدد كبير من الرسائل بالنظر إلى عدد السكان ومتطلبات التنمية؛ وأن معظم خريجي البرامج مبعوثون من وزارة التربية والتعليم، وهي تبتعث منهم كل عام بقدر حاجتها، ثم يعودون للعمل في دوائرها خبراء مناهج ومدربين ومشرفين.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها: ضرورة وضع خطة محددة لتوجيه الرسائل التي سيتم إعدادها ضمن البرنامج بحيث تأخذ في الاعتبار المواضيع ذات الأولوية في التخصص، ومراعاة عملية التطوير الشامل، كما أوصت الدراسة بمراعاة التوازن في استخدام مناهج البحث المختلفة في الرسائل الجامعية.

- **دراسة أحمد محمود عبدالمطلب٢٠١٠م** [١٠]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على وظائف مؤسسات التعليم العالي وأهداف البحث العلمي الذي يجري خلالها، والتعرف على مقومات البحث العلمي وأنواعه في مؤسسات التعليم الجامعي، والاتجاهات العالمية الحديثة في مجال البحث العلمي، بالإضافة إلى التعرف على عوامل تطوير البحث العلمي بوجه عام وفي مصر علي وجه الخصوص ودور هذا التطوير في تفعيل الأداء البحثي في مؤسسات التعليم الجامعي.

واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم ذلك المنهج على جمع البيانات والمعلومات والمعارف وتبويبها وتحليلها بالشكل الذي يساعد في الإجابة على التساؤلات التي أثارتها الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: تعدد وظائف مؤسسات التعليم الجامعي ومن أهمٍ هذه الوظائف: إعداد القوى البشرية، وإجراء البحوث والدراسات العلمية، فضلاً عن ذلك التنشيط الفكري أو الثقافي وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، علاوة على تحقيق التعاون الدولي من أجل السلام العالمي، وهبوط مستوى التشريعات التي تنظم البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي وغيرها من معاقل البحث العلمي، علاوة على قدم هذه التشريعات، وأن معظم البحوث في مؤسسات التعليم الجامعي فردية أي يقوم بإجرائها فرد واحد من الباحثين أما بحوث الفريق أو البحوث الجماعية فقليلة للغاية في هذه المؤسسات.

وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة العوامل التي تساعد مؤسسات التعليم الجامعي على القيام بوظائفها ومن هذه العوامل توفير الأموال اللازمة والتنمية المهنية للعاملين فيها من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والأجهزة الإدارية التي تعمل فيها، أيضًا توفير الظروف أو الأسباب التي تمكن البحث العلمي من تحقيق أهدافه، والاهتمام الشديد بمقومات البحث العلمي وإعادة النظر في المعايير التي على أساسها يتم تصنيف البحوث العلمية لتحديث وتجديد أنواع هذه البحوث عما هو موجود اليوم.

- **دراسة عاطف صالح العدوان٢٠١٠م**(١١):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع دور البحث العلمي في التطوير والإصلاح التعليمي في الوطن العربي، والتعرف على العلاقة التي تربط بين دور البحث العلمي والإصلاح التعليمي فيما يتعلق بالتأثير والتأثر في منطقة الوطن العربي، وكذلك توضيح أهم التحديات والمعوقات التي تواجه دور البحث العلمي في الإصلاح التعليمي في الوطن العربي.

واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة والتقارير الصادرة من الجامعات والمعاهد والمؤسسات ذات العلاقة والأبحاث التي اهتمت بهذا الموضوع.

وتوصلت الدراسة إلى أن فقر دعم البحث العلمي يعود لسوء الإدارات العربية المتعاقب ليس لقلة الموارد المتاحة، وضعف ثقافة الإيمان بالبحث العلمي على أنه هو طريق الخلاص للأمة من أجل التقدم، وأن معظم الإدارات العربية لا زالت تمارس أساليب إدارية تقليدية تعيق محاولات الأفراد والمؤسسات للإبداع والتطوير.

وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في مجال التعليم ليشمل مجالات عديدة غير مغطاة بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل، وضرورة التجديد والتحديث المستمر للمناهج الجامعية بما يتلاءم مع المتغيرات البيئية المضطربة كتغيرات التقنية والثقافية والدولية والاقتصادية، والالتزام بدعم البحث العلمي من قبل جميع الأطراف بدعم مالي ومعنوي ومادي.

- **دراسة أنيسة عطية قنديل٢٠١١م** (١٢):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات البحث التربوي الأكاديمي في مجال الإدارة المدرسية بالجامعات الفلسطينية الثلاث في قطاع غزة، وإظهار الإيجابيات والسلبيات في رسائل الماجستير والدكتوراه التي تناولت الإدارة المدرسية في فلسطين حتى يمكن تعزيز الإيجابيات والعمل على تلافي السلبيات.

واستخدمت الدراسة المنهج البيبليومتري وذلك لقياس وتحليل النتاج الفكري الخاص برسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الفلسطينية الثلاث بقطاع غزة وهي: (الجامعة الإسلامية ــ جامعة الأزهر ــ جامعة الأقصى) خلال الفترة من ١٩٩٨م ــ ٢٠١١م في مجال الإدارة المدرسية.

وتوصلت الدراسة إلى تنوع الأبحاث التربوية في مجال الإدارة المدرسية وعدم تكرارها، والاهتمام بالتخطيط بشكل عام والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص، والاهتمام الواضح من قبل الباحثين الفلسطينيين بدراسة الاتجاهات الحديثة في الإدارة المدرسية وخصوصًا إدارة الجودة الشاملة وإدارة الوقت.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها: ضرورة توجيه طلاب الدراسات العليا ليتقدموا في النهاية ببرامج متكاملة دقيقة للإصلاح التربوي وليس بمجرد توصيات واقتراحات عامة، وضرورة عمل خطة للبحث العلمي المتكامل بحيث تغطي المشكلات التربوية، وزيادة التعاون بين الجامعات والمؤسسات التربوية بما يحقق أهداف التنمية في المجتمع.

- **دراسة محي الدين عبدالله حسن٢٠١١م** (١٣):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أولويات البحث التربوي من أجل المساعدة في تكوين سياسة بحثية تنطلق من قاعدة الأولويات، وقد اقتصرت هذه الدراسة على معالجة مشكلة أولويات البحث التربوي في إطار مفهوم الأولويات المحدد في المصطلحات وكذلك مفهوم البحث التربوي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أداة الاستبانة التي وزعت على عينة مكونة من أربع فئات هم: الباحثون التربويون والإداريون والمعلمون والموجهون.

وتوصلت الدراسة إلى أن أولويات البحث التربوي بالترتيب هي كالتالي القضايا المتعلقة بالسياسة العامة للتعليم، ثم القضايا المتعلقة بالمتعلمين، ثم

المتعلقة بالمعلمين، ثم المتعلقة بالمناهج والأنشطة والوسائل، وأخيرًا القضايا المتعلقة بالخدمات الإدارية والتعليمية.

وقدمت الدراسة وفقاً لنتائجها عدداً من التوصيات من أهمها: ضرورة وضع سياسات للبحث التروي مبنية على أساس الأولويات التي نتجت عن هذه الدراسة، وتنفيذ البحوث المتعلقة بتلك الأولويات عن طريق خطة زمنية محددة، وضرورة توجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا لعمل بحوثهم داخل إطار الأولويات التي أسفرت عنها الدراسة.

- **دراسة سامية عبدالله عبدالمنعم، آمال عبد المجيد عبد القادر٢٠١٣م** (١٤):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر محدودية الحاضنات على البحث العلمي في جامعات قطاع غزة بالتطبيق على الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر من خلال إبراز أهمية تطبيق البحث العلمي في الجامعات بقطاع غزة، والتأكيد على دور الحاضنات في تطوير البحث العلمي بالجامعات.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإعداد أداة الاستبانة لجمع البيانات، وتم تطبيقها على عينة من طلبة الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر من هم على علاقة مباشرة بالحاضنات من خريجي التخصصات الهندسية والإدارية من هم في مرحلة إعداد مشروع التخرج.

وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر للحاضنات على تطبيق نتائج البحث العلمي حيث تساهم الحاضنات في تعزيز دور الجامعات استثمارياً لتصبح جامعات منتجة من خلال تبنيها للمشكلات التي تواجه المجتمع، كما توصلت إلى وجود أثر للحاضنات على خلق موارد بشرية مبدعة في البحث العلمي بالإضافة إلى كونها تساهم في جذب المستثمرين وتبنيهم للأفكار الجديدة كما تقدم الحاضنات المشورة العلمية ودراسات الجدوى.

وأوصت الدراسة بضرورة عمل توأمة مع حاضنات في جامعات عالمية وذلك لتوسيع المعرفة والوصول إلى تجارب الدول المتقدمة، والقيام بدورات تدريبية دورية من قبل الحاضنات لتشجيع البحث العلمي، وضرورة دعم الدولة للأفكار الابتكارية وتبنيها من خلال توفير التكنولوجيا للحاضنات، وإيجاد خطة لتسويق أبحاث الحاضنات لجلب الدعم من القطاع الخاص لهذه الأبحاث.

- **دراسة أحمد محمد عرجاوي٢٠١٤م** (١٥):

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية البحث التربوي، ومعرفة كفايات الباحث التربوي، ومعرفة معوقات البحث التربوي في مصر وسبل التغلب عليها واقتراح التوصيات اللازمة لتطوير البحث التربوي في مصر.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف وتحليل الكفايات اللازمة للباحث التربوي، والتعرف على أهم معوقات البحث التربوي في مصر وسبل التغلب عليها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: عدم وجود إدارة مركزية للبحوث التربوية في مصر، وعدم اتباع أجهزة البحوث التربوية لجهة إدارية واحدة، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة وأهداف قومية وفلسفية تربوية واضحة للبحوث التربوية في مصر، وعدم وجود خريطة بحثية تربوية قومية تأخذ في الاعتبار حل مشكلات التعليم وتطويره والتغيرات المعاصرة، وقصر البحوث التربوية في مصر على البحوث الأساسية.

وأوصت الدراسة بضرورة رسم سياسة وأهداف قومية وفلسفة تربوية واضحة للبحوث التربوية في مصر، ووضع خريطة بحثية تربوية قومية تأخذ في الاعتبار حل مشكلات التعليم وتطويره وتساير التغيرات المعاصرة، وتدريب الباحثين التربويين تدريبًا جيدًا على الاستخدام السليم لأدوات القياس والمناهج وأساليب البحث؛ حتى يمكن تجنب التناقض الممكن حدوثه في النتائج بسبب اختلاف الباحثين، وتوجيه البحوث التربوية إلى دراسة السياسات التعليمية وربطها بها وبمراكز دعم واتخاذ القرارات للاستفادة منها في صنع القرارات.

- **دراسة أبوبكر عثمان جابر٢٠١٥م** [١٦]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري حول أهمية البحث العلمي، والكشف عن معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للعمل على تحقيق أهداف البحث وذلك من خلال وصف وتحليل نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري عن الاستبانة في ضوء وجهات نظرهم تجاه أهمية البحث العلمي ومعوقاته وحلوله.

وتوصلت الدراسة إلى أن البحوث العلمية أحد عناصر تقويم أعضاء هيئة التدريس، وأنها تساعد في تحقيق أهداف تميز جامعة بحري علميًا، كما توصلت إلى انعدام الحوافز المادية والمعنوية المقدمة لعضو هيئة التدريس الذي يعِد البحوث العلمية، وأن إعداد البحث العلمي يتطلب جهدًا كبيرًا من عضو هيئة التدريس.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير وقت فراغ لعضو هيئة التدريس لإجراء البحوث العلمية التي تسهم في رفع مكانة وتميز الجامعة، وضرورة تحفيز أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بإجراء البحوث العلمية ماديًا ومعنويًا، وضرورة قيام دورات تدريبية تُعنى بتطوير أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي.

- **دراسة النور عبدالرحمن محمد، أبوبكر عثمان مجاهد٢٠١٥م** [١٧]:

هدفت الدراسة إلى توضيح السبل الكفيلة للارتقاء بأداء الأستاذ الجامعي والبحث العلمي لتحقيق التحسين المستمر في قيامه بوظائفه التدريسية وفق معايير الجودة الشاملة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل أداء الأستاذ الجامعي، للوصول إلى استنتاجات وتوصيات يمكن من خلالها الارتقاء بأدائه.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها تقدم المجتمعات ونهضتها تعتمد بالدرجة الأولى على جودة المخرج التعليمي الذي يلعب الأستاذ الجامعي دورا كبيرًا فيه، وإحدى سبل الارتقاء بأداء الأستاذ الجامعي وقدرته في أن يصبح باحثًا علميًا تتوافر فيه الرغبة والحافز للتعاطي إيجابًا مع أدبيات البحث العلمي وإنجازه.

وأوصت الدراسة بضرورة توجيه أعضاء هيئة التدريس إلى ضرورة الحرص على تطوير الأداء بصورة مستمرة وفق مخطط كامل لجوانب النقص في الصفات الشخصية، والتأهيل العلمي والمهارات التدريسية، و الاستفادة من خبرات الأساتذة المتخصصين والمهتمين بقضايا التدريس الجامعي في زيادة معارف ومهارات أعضاء هيئة التدريس، حول جوانب الأداء التدريسي في ضوء معايير الجودة الشاملة، و ضرورة مكافأة أساتذة الجامعة المتميزين في أدائهم البحثي وإبراز أهمية هذا الأداء المتميز.

- **خطوات السير في البحث** :

لكي تكون هذه الدراسة مجديه ومفيدة فقد عالج الباحث موضوعها على النحو الآتي:

- أولاً: مفهوم البحث التربوي وأهميته العلمية والتطبيقية.
- ثانيًا: أهم المجالات المتجددة في ميدان البحث التربوي.
- ثالثًا: أهم معايير جودة البحث التربوي.
- رابعًا: بعض معوقات البحث التربوي التي تحول دون تحقيقه لمعايير جودته كما ورد في الأدبيات .
- خامسًا: التصور المقترح لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته.

- **مفهوم البحث التربوي وأهميته العلمية والتطبيقية** :

يعد البحث العلمي مؤشرًا من مؤشرات قياس مدى تقدم المجتمعات أوتخلفها؛ إذ تمثل نتائجه سندًا قويا للفعل التربوي ومرجعًا أساسيًا لاتخاذ القرار، وهو من هذا المنطلق يشكل مدخلاً من مداخل تحقيق التنمية الشاملة لقدرته على تناول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية تناولاً علميًا يمكن من إيجاد حلول إيجابية لها بتكلفة أقل ونتائج أفضل، في هذا السياق فإن المجتمعات اليوم أضحت تولي اهتمامًا كبيرًا للنهوض بأنظمتها التربوية، قناعة منها بأهمية الدور الذي تضطلع به التربية في تحقيق التنمية الشاملة عبر تنمية المورد البشري معرفيا واجتماعيا واقتصاديها وعلميا وتقنيا، حتى يستطيع الاندماج في محيطه(١٨).

والبحث التربوي الوسيلة الأساسية لتقدم الأمم ورقيها؛ ذلك لأنه يتناول جانبًا مهمًا من جوانب تقدم المجتمعات ألا وهو التعليم أو مجال الثروة البشرية والتي تعد أعظم ثروة تملكها أية أمة من الأمم، فتقدم الأمم وانهيارها مرهون بتقدم نظامها التعليمي أو تخلفه، لأنه مرتبط بإعداد الكوادر البشرية في مختلف التخصصات، والبحث التربوي يتناول مجال التربية والنظام التعليمي وهو أداة تطوير المجتمع وتقدمه، ومن هنا فإن الاهتمام بالبحث التربوي هو في حقيقته اهتمام بالنظام التعليمي ووسيلة مهمة وخطيرة في تطوير وتقدم هذا النظام(١٩).

فالبحث التربوي يتضمن السعي لحل مشكلة أكاديمية أو تطبيقية، تهدف بصفة خاصة للإجابة على الأسئلة التي تواجه المربين وتكشف الجوانب الغامضة في العملية التربوية وتلقي الضوء عليها وصولاً إلى تفسير شيء غامض أو تقديم حل لمشكلة أو اكتشاف معرفة جديدة تعمق من الفهم لميدان التربية بأبعادها المختلفة.

ولذلك هناك العديد من التعريفات ووجهات النظر والآراء المختلفة حول مفهوم البحث التربوي، التي توضح أنه لا يوجد تعارض بين معنى ومفهوم البحث العلمي بصفة عامة ومعنى ومفهوم البحث التربوي بصفة خاصة.

بالتالي هناك من يعرف البحث التربوي بأنه: الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة للمشكلات التربوية والتعليمية القائمة لإيجاد حلول لها، وإيجاد معرفة جديدة تسهم في تطوير النشاط التربوي وتحسين العملية التربوية(٢٠).

كما عرفه محي الدين عبدالله بأنه: كل دراسة علمية تتصل بالعملية التربوية ونظامها وتهدف لتوفير المعلومات التي تؤدي لتحقيق الأهداف التربوية إذا تم التعامل معها بجدية، وتشمل البحوث العلمية التربوية سواء على مستوى (الماجستير) أم (الدكتوراه) أم الأوراق البحثية وما شابهها، والتي تهدف في مجملها إلى تنمية الرصيد المعرفي وحل المشكلات في المجال التربوي(٢١).

وتختلف تركيبة وخصائص البحث التربوي حديثًا عما كان عليه في الماضي، فخرج من إطار المشاهدة والملاحظة إلى إطار النقد والتحليل والتقويم وأدخل المنهج العلمي لحل المشكلات واكتشاف النماذج ذات الكفاءة العالية وشملت مجالاته طرق التدريس، والمناهج، والتقويم التربوي، والإدارة التعليمية والإشراف والإرشاد التربوي، ومراحل التدريب والتأهيل على تقنيات رفع الكفاية الإنتاجية للمعلم وغيرها، لذلك نجد الاهتمام بمراكز البحوث وبمكوناتها المادية والمعنوية، بالتالي تتعدد مقومات البحث التربوي وتتمثل في(٢٢):

- المواكبة مع الدوريات التربوية باستمرار.
- التبادل الثقافي والزيارات العلمية.

- البحوث التربوية الموجهة لأغراض محددة مثل عمل خريطة تربوية، وعمل حقيبة تدريسية، وعقد ورش عمل تدريبية.
- الأرشيف المعلوماتي متعدد المصادر المعلوماتية.
- مركز لإنتاج المعلومات وتخزينها.

يتضح من خلال ما سبق أن البحث التربوي مقصود ومنهجي يؤدي إلى فهم شيء جديد والتعبير عنه وتخطيطه عن طريق اكتشافه أو اختراعه، فالتحديث ثمرة من ثمار البحث التربوي يتضح في الأفكار والنماذج، والنظم والطرق وخطط العمل والسلوكيات التي هي نتاج البحث، لكن اكتشاف المعرفة الجديدة وإحداث التغيير المضبوط والمدروس بالطريقة العلمية في النواحي المادية وكذلك العادات والتقاليد والقيم المتعلقة بالنظام التعليمي والتربوي يحتاج من البحث التربوي أهمية علمية أخرى حتى يحقق تلك الأهمية المطلوبة، ويمكن أن تتجلى تلك الأهمية في الآتي:

- يعمل على رصد الظواهر السلبية التي قد تعيق العملية التربوية ومخرجاتها أو تؤثر عليها بشكل أو آخر، وهذه العملية لها أهمية كبيرة وخاصة للقائمين على العملية التربوية؛ فهي بمثابة رافد يوفر الموضوعات التي تمكن الباحثين في هذا المجال من إجراء البحوث والدراسات للتوصل إلى أسبابها، واقتراح الوسائل الممكنة والمستندة على أسس علمية وموضوعية في كيفية حلها ومعالجتها جذريًا بالوسائل المادية أو المعنوية التي تتبنى التخطيط لها، بينما تتبنى المؤسسة التربوية المعنية تنفيذها[٢٣].
- يساعد على تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يساعد في إعداد الثروة البشرية اللازمة لأنه يمثل أساسًا مهمًا تعتمد عليه الدول المتقدمة حيث يحظى البحث التربوي باهتمام متزايد في كثير من البلدان وتفرض هذه الأهمية ضرورة قيام البحث التربوي على أسس متينة تنبع من حاجات المجتمع وتلائم أحواله وخصاصه، وهناك عدة أمور تبرز هذه الأهمية في مقدمتها ضرورة الاستعانة بالأساليب العلمية في معالجة المشكلات التربوية واتخاذ القرارات المناسبة في ضوئها.
- يعمل على الكشف عن المعرفة الجديدة وتقديم الحلول والإيجابيات والبدائل التي تسهم في أبعاد العملية التربوية وما يكتنفها من مشكلات، بالإضافة إلى تحديد مدى فاعلية الطرق والأساليب المستخدمة وتطوير الممارسات التربوية تعميق النظرة إلى العملية التربوية علة أساس موضوعي سليم وتوجيه العمل التربوي على أساس من التعقل والاستبصار[٢٤].
- يساعد على توسيع المعرفة الإنسانية في جوانب المعرفة المختلفة، من خلال الكشف عن الحقائق الموجودة والنظريات، وتحليل العلاقات بين المتغيرات ويوضح الأسباب، وهذا يساعد على تحسين معرفتنا على كيفية التعامل مع الأحداث والمواقف[٢٥].

يتضح من خلال ما سبق أن البحث التربوي أداة التخطيط الناجح للعملية التعليمية ووضع سياستها وحل مشكلاتها، فلا يمكن للتخطيط التعليمي أن يتقدم دون الاستناد إلى بحوث علمية واسعة النطاق، فالبحث التربوي أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها برامج تنمية المجتمع وتقدمه من خلال اهتمامه بالإنسان الذي هو مصدر التقدم وصانع التطور في أي مجتمع من المجتمعات، فالموارد البشرية عنصر أساسي تعتمد على توفيره أية خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق أهدافها.

- **أهم المجالات المتجددة في ميدان البحث التربوي** :

يعد البحث التربوي بحثًا علميًا متخصصًا في تحسين العملية التربوية والتعليمة ويهتم بكافة جوانبها، ويشمل هذا الاهتمام جميع مدخلات هذه العملية ومخرجاتها البشرية والمادية، وبالتالي مختلف العوامل والظروف والمحددات المؤثرة على الكفاية الداخلية والخارجية لها، وذلك من خلال السعي العلمي لاكتشاف معرفة جديدة أو تمحيص معرفة قديمة أو تنقيح معرفة وافدة بما يثري العمل التربوي، ويزيد من فهم مشكلاته، وبالتالي يزيد من إمكانية التحكم فيها، والتنبؤ بها، والتخطيط لمواجهتها بالأسلوب العلمي المدروس على جميع المستويات وقاية وعلاجًا وإنماءً[٢٦].

وهذا يتطلب تحليلاً شاملاً للنظام التعليمي للتعرف على مواطن القوة والضعف فيه وذلك لتوفير مستلزمات تطويره، ولا يتأتى ذلك بدون البحث التربوي الذي تتعدد مجالاته وتتنوع بتعدد المشكلات التربوية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، ومن أهم مجالات البحوث التربوية ما يلي:

- **مجال إعداد المعلم وتأهيله**:

يقوم المعلم بدور كبير كأحد العوامل الرئيسة والمؤثرة في العملية التعليمية والتربوية، فهو المؤثر الأول في المتعلم، وعن طريقه يكتسب المتعلم الخبرات والمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم، بالتالي لابد من إعداده الإعداد الأمثل حتى يتكافأ كمًا وكيفًا مع مسئولياته القومية والمهنية والاجتماعية، ولابد لمهنته أن تحتل مكانتها الاجتماعية المرموقة.

يتضح من خلال ذلك مدى أهمية إعداد المعلم وتأهيله، وضرورة أن يشمل إعداده جميع الأبعاد الآتية[٢٧].

- **الإعداد الأكاديمي**:

يرى البعض أن التمكن الأكاديمي هو مهارة تكتسب من الممارسة في الفصل وهذا مخالف للمنطق فإتقان المادة العلمية ليس مهارة بل هو مسلمة، ولهذا ينبغي أن يكون الإعداد الأكاديمي مبني على أسس سليمة، وألا يكتفى بدراسة بعض المقررات الأكاديمية دون تمكين لهذه المقررات التربوية.

- **الإعداد الثقافي**:

هذا النوع من الإعداد يهمل بصورة شبه تامة في برامج إعداد المعلم على الرغم من أهميته في مساعدة المعلم على القيام بأدواره بالصورة المطلوبة، فالإعداد الثقافي ينبغي أن يتضمن جميع المجالات التي تدور حول التخصص وربطها بالحياة، ولا يكتفي بتدريس مقرر أو أكثر مثل اللغة الإنجليزية أو الحاسبات وينبغي أن تكون هناك مساحة لاختيار الطالب المعلم تنمي قدراته وهواياته.

- **الإعداد الاجتماعي**:

وهو الذي يعنى بكيفية التعامل مع الآخرين من تلاميذ، وإدارة، وإشراف وأولياء أمور، وأحداث يومية، وكلما تم إعداد المعلم اجتماعيًا للتعامل مع كل ما سبق كلما كان أقدر على أداء دوره اجتماعيًا وعلميًا، وكذلك كيفية التعامل مع المادة العلمية وإدراك كيفية ربطها بحياة المتعلمين، وكيفية الاستفادة من الأحداث الجارية في التدريس.

- **الإعداد التربوي** :

والمقصود به الإعداد المهني لكيفية تمهين المادة العلمية وتوصيلها إلى المتعلمين بأسلوب يمكن المتعلمين من إدراكها كيفية تعلمها، وهذا الإعداد سواء كان تكامليًا أو تتابعيًا لابد وأن يهتم به الاهتمام الكافي وأن يكون هناك تنسيق بين المقررات التربوية والتكامل بينها حتى يؤدي الإعداد التربوي الهدف منه.

يتضح من خلال ما سبق أن مجال إعداد المعلم وتأهيله وتدريبة مجال طويل ومعقد وبحاجة إلى بحوث تربوية تدعمه وترفع من مستواه على أسس علمية وموضوعية، وتظهر أهمية إعداد وتأهيل المعلم في ضوء التحديات المعاصرة، خاصة في عصر التكنولوجيا والانفجار المعرفي، بالتالي فهو مجال مهم ومتجدد من مجالات البحث التربوي.

ولأهمية هذا المجال تعمل المؤسسات التعليمية على أن يمر المعلم بثلاث مراحل[٢٨]:

- **المرحلة الأولى مرحلة التعلم:** وهي تبدأ من بداية التحاق الطفل بالمدرسة وتستمر إلى نهاية المرحلة الثانوية، وفيها ينبغي أن يعد المعلم إعدادًا علميًا جيدًا، بحيث يصبح قادرًا بعد ذلك على هضم المادة العلمية وفق منهج سليم يحقق أهداف التربية والتعليم.
- **المرحلة الثانية مرحلة الإعداد للتعليم:** وهي امتداد لمرحلة التعلم السابقة بيد أن مرحلة التعلم مرحلة عامة واسعة الأبواب يدخلها جميع الطلاب، أما مرحلة الإعداد للتعليم فهي مرحلة ذات باب ضيق، ولا يدخلها إلا من يتخصص في مهنة التدريس.
- **المرحلة الثالثة مرحلة التعليم ومزاولة المهنة:** وهي تبدأ بمزاولة المعلم عمله وتجريب ما تعلمه، والذين يظنون أن مرحلة الإعداد قد انتهت بانتهاء

الدراسة في الكليات مخطئون، فدراسة الطالب في الكلية دراسة نظرية لم تخضع للتجربة الصادقة، ولا المسئولية الكاملة بعكس المعلم المزاول للمهنة.

- **مجال المناهج وطرق التدريس**:

تعد المناهج الدراسية إحدى مجالات البحث التربوي ، كما أنها تحتل مركزًا أساسيًا في العملية التربوية إلى الحد الذي يمكن به وصفها بالعمود الفري للتربية ، ونظرًا لهذه الأهمية كان لابد لأي نظام تربوي أن يتبني منهجًا مدرسيًا يعكس اتجاهات المجتمع ، سعيًا لتعليم الأفراد وتربيتهم على أسس علمية مدروسة(٢٩).

وبالرغم من أن هناك عددًا من الدراسات والبحوث في مجال المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم يمكن وصفها بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية والإضافة لمجال التخصص، سواء من حيث مضامينها النظرية، وفائدتها العملية التطبيقية التي تحقق من تطبيق نتائجها وتوصياتها، وتؤدي إلى تطوير البرامج والمناهج، وتحسين طرق التدريس، إلا أن هناك بعض الملاحظات العامة التي يمكن أن توجه إلى الوضع الراهن لبحوث المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم، لعل من أهمها ما يلي (٣٠) :

- قد يكون من الصعب تحديد سياسة واضحة للبحوث التربوية في مجال المناهج وطرق التدريس توجهها، بحيث تتناول مشكلات الواقع، أو توجه لمواكبة التغيرات الحادثة في ميدان المناهج والتدريس، والتكنولوجيا.
- يترتب على ذلك عدم وجود خرائط بحثية واضحة لكل (قسم/ كلية) تحدد مجالات البحث اللازمة وتؤكد على أولوياته، وتستشرف مستقبله.
- أدى ذلك إلى الاختيار العشوائي لموضوعات رسائل الماجستير والدكتوراه في المناهج وطرق التدريس؛ حيث يخضع بعضها لاختيار طالب البحث حسب إمكاناته، أو لرغبة المشرف واهتماماته؛ مما ترتب عليه تكرار في الموضوعات البحثية، التي يجريها الباحثون. وأيضا في مثيلاتها التي يعدها أعضاء هيئة التدريس بهدف الترقية إلى درجتي: أستاذ مساعد أو أستاذ.
- تهتم معظم الدراسات والبحوث بدراسة مشكلات جزئية وفردية محدودة بمعزل عن الفهم الكلي لمنظومة المناهج وطرق التدريس كما تحدث في الواقع.
- تجري معظم الدراسات والبحوث بواسطة أفراد (بحوث فردية)، ويندر وجود دراسات وبحوث يقوم فرق بحثية لأقسام، أو كليات، أو مراكز بحثية (بحوث جماعية).
- قلة عدد الدراسات والبحوث النظرية والكيفية (الميدانية)مقارنة بالبحوث شبه التجريبية والكمية.
- قلة عدد البحوث المستقبلة والاستشرافية التي تجري ــ رغم أهميتها ــ بالمقارنة بعدد النوعيات الأخرى من البحوث.

- من الصعب في ضوء ما تقدم أن نلمح مدارس بحثية أو اتجاهات بحثية محددة واضحة أو مميزة.
- ندرة الدراسات والبحوث البينية على مستوى بحوث الماجستير والدكتوراه أوالمشروعات البحثية التي تقوم مراكز البحوث والمؤسسات البحثية الأخرى.
- معظم البحوث التي تقدم إلى اللجان العلمية للترقيات بحوث تجريبية مشبعة بالناحية الكمية وتحليلها بأساليب إحصائية معقدة، وتكاد تخلو من الجانب الكيفي في تفسير النتائج ومناقشتها.
- بعض بحوث المناهج التي تقوم بها مراكز البحوث أو المؤسسات البحثية تمول بمبالغ كبيرة من المال دون أن يتناسب العائد منها، أو القيمة التطبيقية لها مع قيمة التمويل.
- معظم دراسات وبحوث المناهج وطرق التدريس توضع في المكتبات التابعة للأقسام أو للكليات أو مراكز البحوث دون أن يستفاد منها في تطوير المناهج وطرق التعليم والتعلم، ودمج التكنولوجيا في التدريس.

يتضح من خلال ما سبق أن مجال المناهج وطرق التدريس يعد مجالاً خصبًا ومتجددًا من مجالات البحوث التربوية وذلك لكثرة العوامل المؤثرة فيه، وتعدد الآراء والنظريات المتعلقة بهذا المجال، لذلك لابد من قيام العديد من البحوث التربوية التي تتعلق بهذا المجال، وذلك لتعديل الوضع الراهن ولتحقيق أكبر استفادة من النظريات المتعلقة بهذا المجال.

- **مجال التقنيات الحديثة في التعليم**:

وتشمل التقنيات الحديثة أو ما يعرف بتقنية المعلومات والاتصالات طيفًا واسعًا من الأدوات التي تسهل نقل المعلومات بسرعة ومرونة، وقد حظيت وسائل المعلومات والاتصالات باهتمام التربويين فقد أطلق عليها مسميات عديدة منها: الوسائل المتعددة والوسائط الجديدة، والوسائط الحديثة، والوسائط المتكاملة والبدائل التقنية، وهي ليست مجموعة من المواد التعليمية التي يمكن للمعلم أن يستخدمها لمساعدته في التدريس، بل هي منظومة تعليمية تتكون من مجموعة من المواد التي تتكامل مع بعضها وتتفاعل تفاعلاً وظيفيًا في برنامج تعليمي فهي نظام تتكامل فيه أكثر من وسيطة تعليمية بحيث تكمل كل منها الأخرى عند الطلب، فهي في مجال التربية والتعليم منظومة تعليمية متكاملة ومتفاعلة في برنامج تعليمي لتنفيذ خطواته وتحقيق أهدافه(٣١).

إن أهمية استخدام التقنيات الحديثة في التعليم قد علق عليه كثير من المشتغلين في ميدان التقنيات التربوية آمالا واسعة على الدور الذي تلعبه في العملية التربوية ويرى المتحمسون للتكنولوجيا التربوية أن استخدامها سوف يؤدي إلى(٣٢):

- تحسين نوعية التعليم وزيادة فعاليته، وهذا التحسين ناتج عن طريق :

- ✓ حل مشكلات ازدحام الفصول وقاعات المحاضرات .
- ✓ مواجهة النقص في أعداد هيئة التدريس المؤهلين علميا وتربويا .
- ✓ مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة .
- ✓ مكافحة الأمية التي تقف عائقا في سبيل التنمية في مختلف مجالاتها .
- ✓ تدريب المعلمين في مجالات إعداد الأهداف والمواد التعليمية وطرق التعليم المناسبة .
- ✓ التمشي مع النظرة التربوية الحديثة التي تعتبر المتعلم محور العملية التعليمية

- ◄◄ تؤدي إلى استثارة اهتمام التلاميذ وإشباع حاجاتهم للتعلم فلاشك أن الوسائل التعليمية المختلفة كالرحلات والنماذج والأفلام التعليمية تقدم خبرات متنوعة يأخذ كل طالب منها ما يحقق أهدافه ويثير اهتمامه
- ◄◄ تؤدي إلى البعد عن الوقوع في اللفظية وهي استعمال المدرس ألفاظا ليس لها عند التلميذ نفس الدلالة التي عند المدرس، فإذا تنوعت الوسائل فإن اللفظ يكتسب أبعادًا من المعنى تقترب من الحقيقة الأمر الذي يساعد على زيادة التطابق والتقارب بين معاني الألفاظ في ذهن المدرس والتلميذ .
- ◄◄ تؤدي إلى تنمية القدرة على التأمل والتفكير العلمي الخلاق في الوصول إلى حل المشكلات وترتيب الأفكار وتنظيمها وفق نسق مقبول .
- ◄◄ تحقق هدف التربية اليوم والرامي إلى تنمية الاتجاهات الجديدة وتعديل السلوك، إضافة إلى ذلك فإن توظيف التقنية في التعليم تؤدي إلى زيادة خبرة التلميذ مما يجعله مستعدًا للتعلم، بالإضافة إلى ما سبق وهي أن الوسائل التعليمية تساعد على تعزيز الإدراك الحسي، وتساعد على تقوية الفهم، وتساعد على التذكر والاستعادة ، وتزيد من الطلاقة اللفظية وقوتها بالسماع المستمر إلى التسجيلات الصوتية والأفلام وما يستلزمه من قراءات إضافية.
- ◄◄ مواجهة تطور فلسفة التعليم وتغير دور المدرس: يهدف التعليم إلى تزويد الفرد بالخبرات والاتجاهات التي تساعده على النجاح في الحياة ومواجهة مشكلات المستقبل، ولا يمكن أن يتم ذلك بالتلقين والإلقاء ولكن بتوفير مجالات الخبرة التي تسمح له بمتابعة التعلم لاكتساب الخبرات الجديدة ليكون أقدر على مواجهة المتغيرات المستمرة في متطلبات الحياة ، وأنواع العمل التي يمارسها والمشكلات التي تصاحب ذلك . ولهذا كان من الضروري توفير الوسائل التعليمية التي تسمح بتنويع مجالات الخبرة والتي تؤدي إلى امتداد فرص التعلم والإعداد على مدى الحياة.

- **مجال اقتصاديات التعليم**:

يظهر التلازم بين التعليم والاقتصاد من خلال ما توليه الخطط والاستراتيجيات العالمية من اهتمام بالغ بالتعليم، ويتمثل ذلك الاهتمام في

التركيز على تطوير المنهج التعليمي بكل مرتكزاته واتجاهاته من منطلق أن التعليم هو المعنى قبل غيره بتحسس مشكلات المجتمع والعمل على مواكبة المستجدات التنموية التي يحفل بها العالم إلى درجة جعلت التعليم يعاني من أزمات متعاظمة وانتقادات عالية[٣٣].

بالتالي يعد مجال اقتصاديات التعليم من المجالات المهمة في البحث التربوي فقد لوحظ أن هناك أثرًا متبادلاً بين التعليم والاقتصاد، مما دفع البعض إلى القول بأن أساس التقدم في المجتمعات المعاصرة هو الاقتصاد والتربية، والمظهر الاقتصادي للتعليم يبرز عندما يقاس أثر التعليم في زيادة إنتاجية الإنسان وهذه الزيادة يجب أن تكون أكثر بكثير من الأموال التي أنفقت على تعليمه فالتربية أصبحت عبارة عن إنتاج واستهلاك كما في الاقتصاد تمامًا[٣٤].

ومن هنا تعالت الأصوات والصيحات التي تدعو إلى تسخير التعليم لخدمة التنمية الاقتصادية، وذلك من منظور أن التعليم هو قائد التنمية الاقتصادية وموجهها، مما يعني أهمية تضافر الجهود وتكاتفها بين القطاع الخاص وبين المؤسسات التربوية من أجل إيجاد مصادر تمويل إضافية للتعليم[٣٥].

يتضح من خلال ما سبق أن للتعليم جانبًا اقتصادي ذا أهمية لا تقل عن الأهمية العلمية، ولا خير في الاقتصاد إن لم يمول التعليم بالشكل المطلوب كذلك لا خير في التعليم إن لم ينفع الاقتصاد ويمده بالكوادر المؤهلة والمدربة والمتمكنة في كافة التخصصات، بالتالي فاقتصاديات التعليم تعد مجالاً مهما ومتجددًا من مجالات البحث التربوي التي تحتاج إلى مزيد من الجهد والبحث لقياس ما يسمى بالمدخلات والمخرجات التعليمية، وقياس العائد التعليمي والتكلفة التعليمية، والتعرف على مصادر التمويل، وقياس الفاقد التعليمي.

- **أهم معايير جودة البحث التربوي** :

إن معايير جودة البحث التربوي تركز على اهتمامها بالمستقبل، ولا تنشغل بالماضي أكثر من اللازم بل هي تعود إليه وقت الضرورة ولا تنكفئ عليه وتجعله جل اهتمامها، فالانشغال بالماضي عن الحاضر والمستقبل إنما هو اعتقال للمستقبل، وتكبيل لقدرات الباحث التربوي، والجودة هنا معنية بصفة أساسية بتحرير الفكر التربوي من قيود الماضي وجعله قادرًا على استشراف المستقبل كما تركز جودة البحث التربوي على المراجعة المستمرة لمهارات الباحثين فيه وقلة التركيز على الجوانب الشكلية، والاهتمام بالموضوع والمنهج معًا، وقدرة البحث التربوي على منافسة البحوث التربوية الأجنبية وتحقيق تحسين مستمر في المنتج التربوي والتعليمي[٣٦].

لقد شهد حقل التربية خلال السنوات الأخيرة، دينامية كبيرة يعكسها النقاش المتواصل حول مداخل الإصلاح وتطوير وظائف المدرسة، وما يواكب

ذلك من ورش حول مراجعة البرامج والمناهج والمقررات والطرائق البيداغوجية وتأهيل الموارد البشرية، كما تعكسها الجهود والاستثمارات المرصودة لهذا المجال من خلال خطط ما يزال التساؤل قائمًا حول مدى نجاحها وفعاليتها وحول النتائج التي أثمرتها، فرغم المكتسبات التي سجلت على المستوى الكمي بالنسبة لمؤشرات تعميم التمدرس، فإن أسئلة كثيرة ماتزال قائمة حول الجانب النوعي المتمثل في مستويات التحصيل الدراسي وتكافؤ الفرص وأداء وانخراط العنصر البشري، ومدى القدرة على إنجاح وتدبير التغيير المنشود في هذا القطاع الحيوي "انطلاقا من كون التغيير يخضع لمجموعة من المرتكزات الاستراتيجية والمنهجية والثقافية؛ خصوصًا وأن حقل التربية من أكثر الحقول محافظة حيال التغيير، لاعتبارات اجتماعية ونفسية وثقافية"[٣٧].

من هذا المنطلق، ينبغي أن ينصب البحث التربوي على فحص مستمر للممارسة التربوية، من أجل تحسينها ومن أجل التغلب على ثغراتها؛ مما يساهم في تطوير الأداء وتنمية القدرات والكفايات بالنسبة للمتعلم والمدرس معا، لذا يصبح البحث موجهًا لتنمية وتطوير الممارسة المهنية؛ وهو بهذا المضمون، رافدًا من روافد البحث العلمي، يستمد أهميته من كونه يغطي حقلاً من أكثر الحقول أهمية، لارتباطه المباشر بالرأسمال البشري، وبالنظر إلى أن تطوير الكفايات عمل مستمر يتطلب المراجعة المستمرة للدلائل المرجعية للوظائف والكفايات؛ مما يعطي للبحث التربوي طابعًا ميدانيًا تداخليًا من جهة، وطابعًا استراتيجيًا من جهة أخرى[٣٨].

بالتالي ثمة مجموعة من المعايير الحاكمة لجودة البحث والتربوي من أهمها ما يلي[٣٩]:

- أصالة مشكلة البحث العلمي وحداثة موضوعه.
- عمق التحليلات وجودة أدوات وأساليب معالجة البحث العلمي.
- مدى الاستفادة من نتائج البحوث العلمية.
- إجرائية التوصيات وانسجامها مع موضوع البحث العلمي.
- توجيه الأبحاث إلى التطوير وابتكار الجديد وإثراء المعرفة.
- توجيه برامج الدراسات العليا لتلبية حاجات السوق والمجتمع.
- زيادة معدل البحوث العلمية ونشرها في المجلات العالمية.
- توفر البحوث التقويمية لقياس فعالية المؤسسة الجامعية.
- الإعداد العلمي الجيد لطلاب الدراسات العليا.

ولضمان تطبيق معايير الجودة في الإصلاح التعليمي نحتاج إلى العوامل الآتية[٤٠]:

- زيادة درجة المعايير المطلوبة لضمان تحقيقها حسب النسبة العالمية، وهذا سيضمن الالتزام وبالتالي التطبيق.

- زيادة الرقابة المباشرة من قبل وزارات التعليم العالي والمؤسسات الرقابية ذات العلاقة.
- إجبار وإلزام جميع المؤسسات بتطبيق جميع المعايير بطريقة عادلة.
- خلق جو من ثقافة الالتزام بالعمل والتطبيق كما هو الحال بالنسبة لليابانيين أصحاب المدرسة اليابانية والاهتمام بعنصر الجودة كوسيلة لابديل عنها.
- إرشاد جميع الراغبين بالانخراط بالعملية التعليمية للمعايير والنظم لضمان المعلومة.
- ضمان استقلالية المؤسسات التعليمية ومقاومة التدخلات من الجهات المختلفة.
- نشر قواعد معلومات وإتاحتها لجميع المهتمين.
- التقييم المستمر لعناصر الجودة بواسطة الهيئات العامة للاعتماد.
- مساعدة جميع أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية.
- وضع الأشخاص المناسبين في مواقعهم حسب الاختصاصات.

- **أهم معوقات البحث التربوي التي تحول دون تحقيقه لجودته كما ورد في الأدبيات**:

على الرغم من العدد الهائل من البحوث التربوية التي تتم داخل الجامعات المصرية إلا أن العائد من ورائها من جهة قدرتها على تطوير الأداء التربوي وتحسين نوعية التعليم ومحتواه لا يزال محدودًا وأثره غير ملحوظ فقد عاني البحث التربوي من الكثير من السلبيات وخاصة ما جرى من تسطح وعجله وتكرار ونقل وافتقار للمنهج الملائم وغموض المفاهيم واضطرابها، والانفصال عن الواقع مما قلل من مقدرة البحث التربوي على أن يكون طاقة تحريك لواقع التعليم نحو الأفضل.

وهذا يعني أن زيادة عدد البحوث التربوية وزيادة عدد الحاصلين الماجستير والدكتوراه لم يؤثر في تطوير الواقع الفعلي للتعليم، ويعني أيضا أن البحث التربوي في مصر يعاني أزمة انفصال عن الواقع الحالي ويمكن القول إن هناك العديد من المشكلات التي تؤثر على تحقيقه لدوره المنشود في تطوير الممارسات التربوية.

وذلك لعدم ارتباط البحث التربوي الارتباط الوثيق بالواقع الثقافي والاجتماعي ويذكر كثير من الكتاب أن البحث التربوي في العالم النامي مغترب عن ثقافته الوطنية والحل الجذري لهذه المشكلة لن يكون إلا لاستجابة علماء التربية العرب الملحة لأوطانهم وعدم التابعية للغرب التي يتسم بها البحث التربوي العربي الحالي حيث أن كثير من رسائل الماجستير والدكتوراه ليس في جوهرها إلا محض استعادة لبحوث أجنبية أو محض تطبيق لأدوات بحث غربية على عينات من العرب وعدم التعامل مع البحث التربوي باعتباره

فرعاً معرفياً يمتلك فكره الخاص ويحمل دينامية نموه وتطوره وتاريخه الخاص[٤١].

وتعد مشاغل الباحثين وهمومهم والآليات البحثية المعتمدة أو المنعدمة والمشاكل والعوائق الإدارية والنفسية من أهم عوائق البحث التربوي، والتي مازالت تعيق الباحثين ، إذ بعد أكثر من أربعين سنة من الاستقلال السياسي للبلاد العربية، لم تتبلور بعد سياسة البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولم يعطِ تنظيم الندوات ولا المؤتمرات لدراسة وتقويم النتاج البحثي لتلك العلومِ على مستوى الوطن العربي في معظم الاختصاصات الاهتمام الكافي إلا نادرا و بشكل جزئي وظرفي، مع توفر الآلاف من الباحثين، بل ولم تبرز أية دراسة جامعية متأنية فاحصة هذا الإنتاج البحثي والمعرفي. [٤٢]

ومن أهم المعوقات التي تواجه البحث التربوي قيام المتعلمين بعملية البحث بنقل أسلوب البحث المستخدم في العلوم الطبيعية وتطبيقه ونشره في مجال بحوثهم الإفادة من البحوث في الاكتشاف النظري وقد تم نقل هذا الأسلوب دون مراعاة لظروف العلوم الاجتماعية إلى حقل التربية وفي مجال السياسة التعليمية والتجديدات التربوية[٤٣].

وغياب الخريطة القومية البحثية كجزء من غياب المشروع الحضاري القومي مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة اجتهادية إن لم يكن عشوائية كما ترتب عليه تكرار البحوث، فالأمر متروك للمزاج الشخصي في الاختيار وسهولة الإجراء وبدأ الباحث وكأنه يعيش في عالمٍ آخر، لا في مجتمع مثقل بالمشكلات، وحيث إن الأمر كذلك فإن البحوث بعدّت عن المشكلات الواقعية الأمر الذي ترتب عليه الوعي بقضايا المجتمع لدى باحثي العلوم الاجتماعية والإنسانية وباحثي التربية بصفة خاصة، حيث ابتعدوا عن تناول قضايا اجتماعية وسياسية هي من ألصق من يتصل بعلمهم البحثي ومن أكثر القضايا تحريكا للبحث العلمي نحو تغيير الواقع[٤٤].

وحدد "خليل يوسف" معوقات البحث التربوي المتصلة بالجامعة التي يعمل بها الباحثون، ومن أهمها ما يلي[٤٥]:

- **قلة الحوافز المشجعة على البحث:** حيث يحتاج الباحثون إلى أن تقدم لهم جامعتهم حوافز تشجيعية على البحث، مثل تقديم المنح العلمية، وتخفيض النصاب التدريسي، وتقديم المكافآت المجزية، وتسهيل المشاركات في الندوات والمؤتمرات العلمية.
- **غياب المساءلة عن التقصير في البحث التربوي:** قلما تجد تشريعات في معظم الجامعات العربية تلزم الباحثين بإنجاز عدد من البحوث سنويًا وإلا فقدوا وظائفهم في هذه الجامعات، بل ربما يستمر كثير من أعضاء هيئة التدريس حتى التقاعد وهم برتبة مدرس.

- **قلة الميزانية المخصصة للبحث التربوي:** لا يشكل البحث العلمي أولوية في ميزانية الجامعات العربية، وإذا حدث عجز في ميزانية الجامعات فأول اقتطاع يتم في مخصصات البحث العلمي، ومشاركات أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية.
- **ضعف إمكانات معظم الباحثين العرب باللغة الأجنبية:** إن مثل هذا الواقع يؤدي إلى أنه يصعب على معظم الباحثين العرب مواكبة المستجدات والاطلاع على أحدث ما توصلت إليه الإنسانية من معرفة في مجالات التربية.
- **قلة توفير المجلات العلمية المحكمة الرصينة التي تولي التحكيم العلمي الصارم أهمية جوهرية:** مع أننا نجد في جميع المجلات المتخصصة بنشر البحث التربوي تكتب في مقدمتها أن البحوث التي تنشرها تخضع للتحكيم إلا أنك تفاجأ بأن البحوث التي تنشر في هذه المجلات مليئة بالأخطاء العلمية ، إضافة إلى الأخطاء اللغوية والطباعة، فأين الصرامة العلمية والتحكيم العلمي المزعوم في هذه المجلة؟
- **غياب التكامل بين الجامعات العربية:** برغم وجود الاتحاد العام للجامعات العربية، والجهود الكبيرة التي يبذلها الاتحاد في تنظيم اللقاءات الدورية حتى على مستوى عمداء الكليات المتناظرة، إلا أن واقع الحال من حيث ضعف التكامل فيما بين هذه الجامعات لا يزال قائمًا.

وقد ذكر "أحمد عبداللطيف" المعوقات التي تحول دون تقدم البحث العلمي والتربوي في مصر على الوجه الأمثل، ويمكن إيجاز هذه المعوقات في النقاط الآتية[٤٦]:

- هجرة العلماء المصريين إلي الخارج: حيث تمثل هجرة العلماء المصريين إلى الخارج ظاهرة خطيرة نظرًا لتزايد عوامل الطرد من الداخل إلى الخارج وتزايد عوامل الجذب من الخارج وهجرة العقول المصرية الذكية إلى الخارج إما أن تكون هجرة دائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وكندا واستراليا وغيرها، وقد تكون هجرة مؤقتة مثل الإعارة للعمل بالدول العربية أو المهمات العلمية إلى الدول الأجنبية وأيًا كان شكل هذه الهجرة فإن هذا يؤدي إلى تراجع البحث التربوي في مصر وهبوط معدلات براءات الاختراع وهبوط جودة مؤسسات التعليم الجامعي، والموقف في هذا الأمر موقف الذين يخربون بيوتهم ويبنون بيوت الآخرين.
- هبوط معدلات الإنتاجية في ميدان البحث التربوي لعدم امتلاك بعض الباحثين لمهارات البحث العلمي وفهم منهجيته وآلياته، ونقص موارد نمو البحث التربوي وعدم وجود استراتيجية محددة لهذا البحث.
- هبوط مستوى التشريعات التي تنظم البحث التربوي في مصر وعلى رأسها قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢الذي ينظم قواعد وإجراءات البحث العلمي والتربوي في هذه المؤسسات ولائحته التنفيذية.

- معظم البحوث العلمية بصفة عامة والتربوية بصفة خاصة بحوث فردية أي يقوم بإجرائها أفراد، وقليل ما تكون هذه البحوث مؤسسية تقوم على فرق البحث العلمي، وأيًا كان الأمر فالبحث الفردي لا يرقى في معظم الأحيان إلى مستوى بحث الفريق العلمي فضلاً عن ذلك غياب الأمانة العلمية لدى بعض الباحثين.
- مشكلات تتعلق بالنشر العلمي فبعض الناشرين لا يعطى مكافآت مالية عن نشر البحوث أو الكتب والمؤلفات مما لا يشجع كبار العلماء أو المفكرين والباحثين على إعداد مؤلفات ونشرها وليس ذلك فحسب بل إن بعض المجلات العلمية في مصر تطلب مبالغ كبيرة لنشر البحوث، والمجلات والدوريات الأجنبية تطلب مبالغ تفوق قدرات الباحثين علاوة على استغراق وقت طويل حتى يتم نشرها.
- هبوط استغلال التكنولوجيا الاستغلال الأمثل في ميدان البحث التربوي وهذا يؤثر على مستواه، ومن ثم إمكانية نشره بالخارج.

يستخلص من كل ما سبق، أن البحث العلمي عامة والتربوي منه خاصة ما يزال يعاني من غياب أو هشاشة "مأسسة Institutionnalisation " ناظمة لمجمل أوضاعه وشروطه؟ ويقصد بذلك عدم التبلور الناضج لمنظومة متكاملة من القيم والأعراف والتقاليد والمعايير والأخلاقيات والخبرات والأطر المرجعية والنماذج الإرشادية Paradigmes الموجهة للتفكير والممارسة، والتي من شأنها أن تضمن للبحث التربوي ما يلزم من الشروط المواتية والضرورية للاشتغال والاستمرارية ووضوح الأهداف والمرجعيات والمقاصد، ففي مثل هذه الشروط يمكن أن نرتقي بالبحث التربوي من مجرد القيام بأدوار شكلية محدودة الأهداف والجودة، ومن أوضاع الهامشية أو التهميش القصدي المبيت، إلى محور صدارة مستقطب للعناية والاهتمام، بل تحويل هذا الاهتمام ذاته إلى "ثقافة مجتمعية " شمولية، داعمة للمعرفة العلمية التربوية: فهمًا عميقًا لها، ووعيًا بقيمتها، واعتمادًا لها في تدبير مختلف شئون ومجالات ومشكلات الحياة الفردية والجماعية، واتخاذ القرارات السليمة والمناسبة بشأنها"[٤٧].

- **التصور المقترح لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته** :

في ضوء تحليل الأدبيات والدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث والتي اتضح من خلالها مدى أهمية البحث التربوي، وأنه يواجه العديد من المعوقات والإشكاليات، يقترح الباحث تصورًا مقترحا لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته، وذلك على النحو الآتي:

- **مفهوم التصور المقترح**:

يمكن صوغ التعريف الإجرائي للتصور المقترح لهذه الدراسة كما يلي: هو عبارة عن مجموعة من الأدوار والآليات المقترحة التي يمكن من خلال الأخذ بها

لتطوير البحث التربوي، والتغلب على المعوقات التي تحول دون الاستفادة القصوى من جودته.

- **أهداف التصور المقترح**:

تتمثل أهداف التصور المقترح في الآتي:

- التأكيد على أن البحث التربوي يعد مؤشرًا من مؤشرات قياس مدى تقدم المجتمعات أو تخلفها؛ إذ تمثل نتائجه سندًا قويًا لتطوير التعليم ومرجعًا أساسيًا لاتخاذ القرار فيما يخص تحقيق أهدافه، وهو من هذا المنطلق يشكل مدخلاً من مداخل تحقيق التنمية الشاملة، وذلك لقدرته على تناول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تناولاً علميًا يمكن من إيجاد حلول إيجابية لها بتكلفة أقل ونتائج أفضل.
- إبراز الدور الذي يقوم به البحث التربوي في نهضة الشعوب؛ ذلك لأنه يتناول جانبًا مهمًا من جوانب تقدم المجتمعات ألا وهو التعليم أو مجال الثروة البشرية والتي تعد أعظم ثروة تملكها أية أمة من الأمم.
- المساهمة في معالجة المعوقات والإشكاليات التي تواجه البحث التربوي والتي تحول دون الوصول به إلى معايير الجودة المطلوبة.
- استعراض الملامح الخاصة بأهم الأدوار والآليات التي يمكن من خلالها النهوض بالبحث العلمي التربوي.

- **منطلقات التصور المقترح**:

تزايد الاهتمام في الوقت الحالي بجودة البحث العلمي في مجال التربية نتيجة لظهور العديد من المتغيرات العالمية كالثورة العلمية والتكنولوجية والتغيرات الاقتصادية، والتغير في سوق العمل، مما وجه الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بجودة البحث العلمي خاصة في مجال التربية كأحد المداخل المناسبة لتحقيق الجودة في التعليم.

بالتالي يستند التصور المقترح على مجموعة من المنطلقات من أهمها ما يلي:

- إن جودة البحث التربوي ضرورة فرضتها المتغيرات المعاصرة، حيث أصبحت قوة الدول والشعوب وتقدمها يعتمد بشكل رئيس على تطور نظامها التعليمي ومدى جودته وقدرته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
- إن جودة البحث التربوي يعد مدخلاً أساسيًا للنهوض بالتعليم العالي وتحقيق التميز، خاصة وأن البحث العلمي من أهم وظائف الجامعة.
- إن جودة البحث التربوي تعد عملية مستمرة تحتاج إلى المراجعة الدائمة والتحسين المستمر لمواكبة التطورات العالمية، والتعرف على المشكلات المجتمعية وإيجاد حلول لها.
- إن نجاح البحث التربوي والنهوض به مرهون بتوافر العديد من الشروط والإمكانات التي تساعد على الارتقاء به والتغلب على مشكلاته.

- إن جودة البحث التربوي عملية شاملة تشمل جميع مكوناته من مدخلات وعمليات ومخرجات، وذلك في ضوء المستويات المعيارية المتفق عليها.

ويمكن توضيح شروط جودة البحث التربوي بالشكل البياني الآتي[٤٨]:

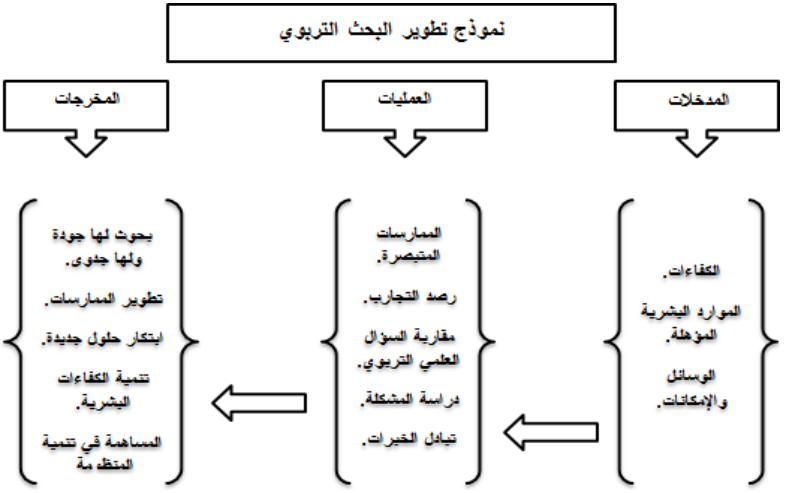

شكل (١) يوضح تطوير البحث التربوي

- **محاور التصور المقترح**:

تعد الجامعات المستودع الرئيسي للعقول المفكرة وهي في كل أنحاء العالم مراكز البحث العلمي الرئيسية ومصادر الخلق والإبداع والابتكار، لكن الوضع الحالي في الجامعات العربية مؤسف، فالغرض الرئيسي للبحث العلمي التربوي هو الترقية والحصول على درجة علمية في المقام الأول، ويتم دون سياسة أو خطة مدروسة بل بصورة مشتتة عشوائية وارتجالية، وأن ما ينشر من أبحاث في مؤتمرات أو دوريات مصيره إلى النسيان أو الإهمال على الرغم مما يبذل من جهد ووقت ومال، لذلك فالحاجة ماسة إلى إعادة النظر في وضع البحث التربوي في الجامعات العربية ووضع خطة للنهوض به تعتمد على إعداد قائمة بالأولويات في مواضيع البحوث التربوية وإيجاد مصادر للتمويل وإنشاء صندوق لدعم البحث العلمي في مجال التربية.

وتأكيدًا على الدور الريادي للبحث التربوي في نهضة وتقدم الأمم والشعوب وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية وتحديدها لمفهوم البحث التربوي وأهميته العلمية والتطبيقية ومجالاته، والوقوف علة المعوقات والإشكاليات التي تواجه البحث التربوي، فإن البحث الحالي يقترح هذا التصور لتطوير البحث التربوي من خلال المحاور الآتية:

- **المحور الأول**: **توجهات البحث المستقبلية**:

يعد البحث التربوي أحد الدعامات الأساسية لإصلاح نظام التربية؛ غير أن ذلك لا يتأتى دون النهوض به وتوجيهه باعتباره ورشًا تحتاج إلى تنمية مجموعة من الشروط على مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات، تتجسد في توفر الكفاءات المتمرسة والمتشبعة بثقافة البحث والتجديد، والمتمكنة من مهاراته وتقنياته، واعتماد ممارسة تربوية متبصرة مهنية واحترافية، تتيح إمكانية المبادرة وتطوير الممارسة وتطوير الكفاءات، وتساهم في تنمية منظومة التربية[٤٩].
ويمكن تطوير البحث التربوي من خلال توجهاته المستقبلية كالآتي:

- **تصنيف أولويات البحث التربوي إلى ثلاث درجات**:

- أبحاث لها أولوية مطلقة حيث إن المجتمع العلمي في حاجة ماسة إليها وهذه يخصص لتمويلها الجانب الرئيسي من الموارد المتاحة للبحث التربوي.
- أبحاث ذات أولوية متوسطة وتختص بإيجاد حلول للمشاكل المحدودة على المستوى القومي أو إضافة جديدة للعلم داخل إطار خطة البحث التربوي الرئيسية وتقوم الجامعة بتغطية جزء من نفقاتها.
- أبحاث لا تأتي في قائمة الأولويات ويقوم الباحثون بإجرائها على مسئوليتهم الخاصة وبمجهوداتهم الذاتية ولا تتحمل الجامعة أعباء تمويلها ولا توجد قائمة محددة لهذه الأبحاث وذلك منعًا للحجر على النشاط العلمي.
- عرض قائمة الأولويات هذه على السادة أعضاء هيئة التدريس لتعريف جميع الأقسام بكليات التربية إلى المساهمة في الدعم المالي وتمويل البحوث.
- دعم البحوث المتداخلة التخصصات عن طريق اشتراك أكثر من باحث من تخصصات متعددة بالكلية أو الجامعات المختلفة، ويتطلب ذلك تبني الكليات والأقسام خطط بحثية متداخلة يشترك في إعدادها كل قسم في مجاله.
- توظيف البحث العلمي ونتائجه لخدمة قضايا التنمية وحل مشكلاتها حتى يتحقق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، مع ضرورة وضع استراتيجية واضحة المعالم وخريطة واقعية للبحث العلمي في مصر على أن تتولى الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني تدعيم هذه الاستراتيجية، وتنفيذ هذه الخريطة على الوجه الأفضل[٥٠].

- **المحور الثاني**: **مواصفات الباحث ومهاراته**:

تتوقف قيمة البحث التربوي على الأفراد القائمين به، فهم من يرفعون من شأنه ويساهمون في تطوير مناهجه وطرقه وأساليبه وأدواته، فالإنسان هو المحور الأساسي لأي نشاط بشري وخاصة الأنشطة الفكرية كنشاط البحث التربوي، بالتالي فالقوى البشرية العلمية تمثل أهم الدعامات التي يقوم عليها النشاط العلمي في مجال التربية.

وبناءً على ذلك لابد من توافر مجموعة من الصفات المقترحة والتي تتعلق بمواصفات الباحث ومهاراته فيما يلي:

- إعداد الباحثين في شتى مجالات البحث التربوي لضمان تقدمه وتحسن نوعيته واتساع آفاق استخدامه وتدريبهم على أساليبه ومناهجه وتنمية قدراتهم على الإبداع.
- قيام دورات تدريبية تهتم بتطوير الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في مجال البحث التربوي.
- إعادة النظر في منظومة تكوين الباحثين التربويين وتنمية قدراتهم وتجديد مهاراتهم من خلال برامج جديدة تتسع للجديد في فلسفة العلم ومناهج البحث وطرق تحليل البيانات، وتطوير أدوات البحث مع تدريب الباحثين على بعض المهارات الجديدة مثل: مهارات التواصل في المؤتمرات العلمية، والتعامل مع شبكات المعلومات بفعالية وذكاء، والتنبه إلى الأدوار الجديدة للبحث التربوي من حيث تبسيط المعرفة وترجمتها إلى اللغة المعتادة وتحويلها إلى السياق الطبيعي (٥١).
- الحد من عدد طلاب الدراسات العليا على النحو الذي يناسب القدرة الفعلية لأي كلية تربوية بما في ذلك عدد الأساتذة المؤهلين للإشراف وطاقاتهم وظروفهم وتخصصاتهم العلمية الدقيقة.
- امتلاك الباحث لمهارات البحث العلمي وقدرته على الخلق والإبداع والابتكار.
- إعادة النظر في عملية اختيار طلاب الدراسات العليا، بحيث تكون عملية انتقائية بالمعنى الدقيق، ويكون من أساليب هذا الاختيار التأكيد على أهمية الاستعداد العلمي والخلقي للطالب وقابليته لتمثل المتطلبات العلمية والأخلاقية في مجال البحث التربوي(٥٢).
- إنشاء كلية للدراسات العليا في التربية تكون مهمتها منح شهادات الماجستير والدكتوراه في كافة أقسام التربية، وتتبع هذه الكلية مباشرة المجلس الأعلى للجامعات، وتقتصر مهمة كليات التربية على منح الشهادات الجامعية الأولى والدبلومات العليا التي تعد الطالب للماجستير والدكتوراه، وترشح هذه الكليات معيديها للالتحاق بكلية الدراسات العليا وفق شروط وقواعد محددة، على أن يرد إليها بشكل دوري تقارير متابعة التقدم العلمي لهؤلاء المعيدين كما هو معمول به في نظام البعثات الخارجية(٥٣).

- **المحور الثالث: الإشراف المتخصص على البحث التربوي:**

يتطلب الإشراف العلمي أستاذًا متخصصًا وموجهًا يرشد إلى الموضوعات التي تنهض بخدمة المجتمع وتقوم على أحدث أساليب العلم والتكنولوجيا، وعلى الأساتذة المشرفين ألا يضنوا بعلمهم في توجيه الباحثين وإرشادهم، ولهذا فمهمة الإشراف مهمة شاقة تحتاج إلى الكثير من التوجيهات والإرشادات والنصائح المستمرة التي بدونها لا يستطيع الباحث إنجاز عمله، ولتجديد الإشراف التخصصي على البحوث التربوية فإن البحث يقترح ما يلي:

- الإشراف المتخصص على رسائل الماجستير والدكتوراه، لأن ظاهرة الأستاذ الذي يشرف على رسائل في غير تخصصه تعد دليلاً على الإهمال والانحراف في أداء الواجب العلمي، في الوقت الذي يوجد فيه من لديه الكفاءة من المتخصصين، وينبغي عند تشكيل لجنة المناقشة إيجاد الأستاذ المتخصص أيضًا لتوجيه الرسالة وفحصها وسد نواحي النقص فيها حتى تصبح قريبة من الكمال، لأن المناقشة يجب أن تكون فاعلة ومتفاعلة ومساهمة بطريقة علمية كبيرة في تحديد انطلاق الباحث ورسم مسار عمله وتوجيهه إلى النهاية المثمرة، وتنزيه العمل العلمي من الشوائب وسد ثغراته.
- اختيار الخبراء من أساتذة التربية للإشراف على الرسائل العلمية، ولعضوية لجان التحكيم على رسائل الماجستير والدكتوراه وكذلك لتحكيم الأبحاث في المؤتمرات العلمية والدوريات.
- تقديم المساعدات العلمية للباحثين، وتذليل الصعاب التي تعترضهم، مع توافر مهارات الإشراف لدى الأستاذ الجامعي كالثقافة الواسعة، والتخصص الدقيق، والمرونة الفكرية، والإسهامات العلمية المتميزة.

- **المحور الرابع**: **تنظيم البحث التربوي**:

يعد التنظيم الأداة الفعالة التي تقوم بترجمة الأهداف والخطط التعليمية إلى خطوات إجرائية لتنفيذها في المؤسسات التربوية، بالإضافة إلى تنظيم المؤسسات بين الأفراد، فمجموعة الباحثين التربويين مهما بلغت من المهارة والكفاية سوف تظل مجموعة من الأفراد المنفصلين المفككين الذين لا أثر لهم ما لم يرتبطوا معًا برابطة وثيقة تجمع شملهم وتنظم جهودهم وأبحاثهم، بالتالي لابد من إيجاد مجموعة من الوسائل اللازمة لتنظيم البحوث التربوية كالآتي:

- التعرف على أهم أنماط تكنولوجيا التعليم التي يمكن أن يستخدمها أعضاء هيئة التدريس والتدريب العملي على استخدام بعض هذه الأنماط.
- توفير الموظفين المساعدين المدربين على استعمال الأجهزة والمعدات والمنشآت سواء أكانت أساسية كالمكان الذي يجري فيه عمل البحث، أو متطورة كشرائط الفيديو والحاسب الإلكتروني.
- وضع خطة واضحة ومحددة للبحث العلمي والتربوي بالجامعة، تقوم على أساس الدراسة العلمية الهادفة لفهم الواقع الاجتماعي والتربوي والمشكلات القائمة، ومتطلبات تطوير التعليم الجامعي، والخروج برؤية شاملة تتجلى فيها الظروف والأوضاع القائمة، ودور البحث العلمي والتربوي وأهدافه وأولوياته، وترجمتها في إطار خطة زمنية واضحة ومحددة، تتحد فيها متطلبات التنفيذ من خطوات وإجراءات ووسائل.
- إنشاء مركز متخصص للبحث العلمي في إطار الجامعة يتولى توجيه جهود الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي والتربوي، يعمل على تنظيم تلك الجهود وتنفيذها وتقويمها وتطويرها، ويقدم لقيادة

الجامعة كل وسائل العون والمساعدة اللازمة لاتخاذ قراراتها وتنفيذ مهامها والعمل على رعاية الباحثين وتشجيعهم، وتقديم الخدمات اللازمة لتنفيذ مشاريعهم وخططهم وبرامجهم البحثية بما يتفق مع حاجات المجتمع حسب أولوياتها، بالإضافة إلى المساعدة في إنجاز المهام المتصلة بتعميم نتائج البحوث على كافة الأجهزة والمؤسسات المستفيدة والمعنية، والعمل على فتح القنوات وإقامة الجسور اللازمة لتحقيق التلاحم والتفاعل والتكامل بين الجامعة والمجتمع بتكويناته ومؤسساته العامة والخاصة وتيسير السبل أمامها للاستفادة من طاقات الجامعة وقدراتها وإمكانياتها المتاحة(٥٤).

- توفير وإتاحة المعلومات والإحصاءات الدقيقة والحقيقة اللازمة لإنجاز البحوث التربوية الفعالة والتي تهتم بالقضايا والمشكلات الحيوية التي تخص المجتمع.
- تطوير المكتبات الجامعية وتزويدها بالحاسب الآلي والمراجع الالكتروني(CD) والإفادة من تكنولوجيا المعلومات في دعم أساليب التعليم والتدريب داخل قاعات الدراسة والورش والمعامل المختلفة.
- تطوير مواقع كليات التربية على الشبكة العنكبوتية وتفعيلها لخدمة البحث التربوي للطلبة والأساتذة وذلك لوضع مؤلفاتهم وأنشطتهم البحثية عليها، مع رفعها، بالإضافة إلى وضع كل إنتاج كلية من البحوث عليها، ورصد جوائز مالية للمواقع المتميزة في هذا المجال.

- **المحور الخامس**: **تمويل البحث التربوي والإنفاق عليه**:

يسهم التمويل المتاح للبحث التربوي إسهامًا كبيرًا في مدى توافر الإمكانات والمعامل والمختبرات اللازمة للنهوض به، لذلك ينبغي زيادة التمويل المتاح بما يتناسب مع أهمية البحث التربوي، وينبغي تنوع مصادر التمويل، ويتطلب ذلك البحث عن مصادر تمويل جديدة بهدف تخفيف العبء عن التمويل الحكومي والمساهمة في تمويل التعليم الجامعي حتى يحقق أهدافه المنشودة ويخدم مجتمعه المحلي ويؤدي رسالته العالمية. ولعل من أهم مصادر التمويل الجديدة التي يمكن الاعتماد عليها ما يلي:

- تنمية الجامعة لمواردها الذاتية مثل العقود البحثية، تسويق البحوث العلمية والخدمات الجامعية، الاستشارات العلمية التي تؤديها المكاتب الاستشارية بكل كلية، برامج التعليم الموازي، الجامعة المنتجة، مقابل الخدمات الجامعية، مقابل الأنشطة الجامعية، تقديم المشورة لمؤسسات المجتمع، تسويق الابتكارات، الاستثمار في مشروعات، المشاركة الشعبية.. وغيرها.
- زيادة المخصصات المالية للبحث التربوي من خلال ميزانية البحث العلمي الوطني.
- تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي، وهذا لا يتأتى الا من خلال وضع آلية لمساهمة هذا القطاع في هذا

التمويل فضلاً عن ذلك إقامة رؤوس جسور للتعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم الجامعي في ميدان البحث العلمي.

- تشجيع التمويل الذاتي من داخل الجامعة من خلال تبني مفهوم الجامعة المنتجة، وذلك بإقامة الوحدات ذات الطابع الخاص، وبيوت الخبرة التي تدر للجامعة أموالاً تساعد في تمويل أنشطتها.

- **معوقات تطبيق التصور المقترح**:

إن تنفيذ التصور المقترح على أرض الواقع قد يواجه جملة من المعوقات ترتبط بواقع البحث العلمي، وتتمثل أهم هذه المعوقات في الآتي:

- ضعف الاهتمام من قبل المعنيين بالأخذ بتوصيات المؤتمرات والندوات التي تعقدها الجامعات والمؤسسات المعنية، وعدم تنفيذها على أرض الواقع.
- الانفصال بين المؤسسات الجامعية ومتطلبات التنمية في المجتمع.
- نقص التدريب على البحث التربوي من قبل العديد من الباحثين حيث يعاني البحث التروي من قلة عدد الباحثين المؤهلين والمدربين على إعداد البحوث التربوية، فكثير منهم تنقصهم الخبرة والمعرفة بمهارات البحث التربوي.
- ضعف التمويل ونقص الإمكانات اللازمة لتوفر المختبرات والأجهزة الحديثة لتسويق البحوث العلمية والخدمات الجامعية.

- **سبل التغلب على المعوقات التي تواجه تطبيق التصور المقترح**:

يمكن التغلب على المعوقات السابقة من خلال الأخذ بمجموعة من الآليات التي من شأنها مواجهة تلك العقبات، وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

- العمل على تنفيذ هذا التصور بشكل تدريجي، والبدء بالأمور التي لا تتطلب وقتًا طويلاً كالاهتمام بالندوات والمؤتمرات التي تهتم باللغة العربية وتعالج مشكلاتها.
- التشديد في معايير قبول الطلاب الراغبين في الالتحاق ببرامج الماجستير والدكتوراه في كليات التربية المنتشرة في الوطن العربي، بحيث لا يقبل في مثل هذه البرامج إلا الشريحة العليا من ذوي القدرات العالية.
- الاهتمام بتعزيز ورفع ميزانيات الجامعات حتى تتمكن من تلبية متطلبات البحث العلمي المختلفة، وذلك من خلال الدعم الحكومي أو مؤسسات القطاع الخاص أو الجهات الدولية المانحة لمثل هذه البحوث والمؤتمرات.
- النظر في بعض استراتيجيات إدماج البحث التربوي في خطط الإصلاح أوالتجديد التربوي، وفي مخططات التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية بشكل عام؟ وذلك استهدافا لتطوير أساليب التدبير وجودة المنتج...
- العمل على تهيئة المناخ المناسب لتشجيع البحث العلمي، بإعادة النظر في أوضاع التعليم الجامعي وتصحيحها، بما يساعد على تحقيق درجة من

التلاحم بين المهام والأنشطة التدريسية لعضو هيئة التدريس في إطار الأقسام والكليات مع المهام والأنشطة البحثية، ودمج البحث العلمي بالعملية التعليمية، لكي يصبح البحث العلمي جزءًا عضويًا من النظام التعليمي والتربوي داخل الجامعة[٥٥].

- تفعيل دور الجهات الداعمة، وخاصة في مجال التوعية والتحسيس بقيمة ومكانة ومردودية البحث والمعرفة العلمية؟ وذلك مثل وسائل الإعلام والاتصال والتواصل المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والنوادي التربوية والثقافية والأحزاب والهيئات السياسية ... الخ[٥٦].
- تنمية مهارات الباحثين من خلال برامج التدريب وتطبيق مفاهيم الجودة وتدريبهم على وسائل البحث الحديثة.

- **مقترحات بحثية** :

- مقترح بدراسة عن فاعلية البحوث التربوية وآثارها ومدى الاستفادة منها في تطوير التعليم الجامعي.
- مقترح بدراسة بعنوان المعايير العلمية والتنشئة العلمية للباحث التربوي في ضوء خبرات بعض الدول.
- مقترح بدراسة عن دور البحث التربوي في تحقيق جودة التعليم في ضوء تغيرات العصر.
- مقترح بدراسة بعنوان المتطلبات التربوية للبحث العلمي في مجال التربية ودورها في عملية تربية الباحث التربوي.

- **المراجع والهوامش** :

---

١ - محمد خميس حرب: تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع٧٩، أبريل٢٠١٣م، ص١٤٣.

٢ - سمير عبدالوهاب الخويت، عبدالرؤوف محمد بدوي: إمكانية تطوير بعض مقومات البحث التربوي بالجودة الشاملة، مجلة عالم التربية، س٢، ع٥، القاهرة، أكتوبر٢٠٠١م ص٧٧.

٣ - محمد عبدالرؤوف مصطفى: اتجاهات البحث التربوي في الجامعات المصرية: دراسة حالة على جامعة طنطا، المؤتمر العلمي الثالث والعشرون للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس "تطوير المناهج رؤى وتوجهات"، مج٢، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بالقاهرة، أغسطس٢٠١٤م، ص٥٢٩.

٤ - يوسف العنيزي، وآخرون: مناهج البحث التربوي بين النظري والتطبيق، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٩٩م، ص٤٧.

٥ - أبو بكر أحمد صديق: تطوير نظامي قبول وامتحان الطلاب بكليتي التربية جامعة الأزهر "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٥م، ص١٠.

٦ - ماهر سعد العتيبي: تطوير المهارات الإدارية لرؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعة الملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفاهيم إدارة الوقت، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٦م، ص٨.

٧ - إبراهيم محمد التوم: أهمية الإنتاج المعرفي والعلمي المتجدد في البحث العلمي والتربوي "الكفاية الإنتاجية"، مجلة البحوث التربوية، ع٢، كلية المعلمين، السعودية، ٢٠٠٢م، ص١٤٣.

٨ - فيصل حميد الملا: المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع٤٩، الأردن، ديسمبر ٢٠٠٧م.

٩ - محمد عبدالكريم العياصرة، انتصار غازي مصطفى: اتجاهات البحث التربوي في برنامج ماجستير مناهج التربية الإسلامية وطرائق تدريسها في جامعة السلطان قابوس، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع٥٢، الأردن، ٢٠٠٩م.

١٠ - أحمد محمود محمد عبداللطيف: البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي: مدخل لتطوير الأداء البحثي في هذه المؤسسات، المؤتمر العلمي السنوي العربي الخامس - الدولي الثاني "الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي"، مج١، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ٢٠١٠م.

١١ - عاطف صالح العدوان: البحث العلمي ودوره في تدعيم الإصلاح التعليمي، المؤتمر الدولي الخامس "مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ورؤى"، المركز العربي للتعليم والتنمية، مج٢، القاهرة، يوليو ٢٠١٠م.

١٢ - أنيسة عطية قنديل: اتجاهات البحث التربوي الأكاديمي بالجامعات الفلسطينية في مجال الإدارة المدرسية، مؤتمر البحث العلمي "مفاهيمه - أخلاقياته - توظيفه"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١١م.

١٣ - محي الدين عبدالله حسن: أولويات البحث التربوي "دراسة ميدانية"، مجلة آفاق تربوية، كلية التربية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، س١، ع٢، السودان، ٢٠١١م.

١٤ - سامية عبدالله عبدالمنعم، آمال عبدالمجيد عبدالقادر: أثر محدودية الحاضنات على البحث العلمي في جامعات قطاع غزة "دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر"، المؤتمر العلمي الثاني "أولويات البحث العلمي في فلسطين نحو دليل وطني للبحث العلمي"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٣م.

١٥ - أحمد محمد عرجاوي: البحث التربوي في مصر وإمكانيات تطويره، مجلة التربية، مج١٧، ع٤٩، القاهرة، ٢٠١٤م.

١٦ - أبوبكر عثمان جابر: أهمية البحث العلمي ومعوقاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، مج٤، ع٧، جامعة بحري، السودان، ٢٠١٥م.

١٧ - النور عبدالرحمن محمد، أبوبكر عثمان مجاهد: سبل الارتقاء بأداء الأستاذ الجامعي في ضوء معايير الجودة الشاملة "دراسة نظرية"، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، ع٣، ٢٠١٥م.

١٨ - بو شعيب الزين: البحث التربوي ورهان الجودة "المشروع التدخلي والتطويري"، مجلة عالم التربية، ع٢٢، المغرب، ٢٠١٣، ص٤٧٨.

١٩ - محمد عبدالرؤوف مصطفى: اتجاهات البحث التربوي في الجامعات المصرية: دراسة حالة على جامعة طنطا، مرجع سابق ، ص٥٢٦.

٢٠ - أحمد عبدالله الصغير: بحث الفريق كمدخل لضمان جودة البحث التربوي في كليات التربية المصرية، المؤتمر العلمي العربي الثامن "الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية القيمة والأثر"، مجلة جمعية الثقافة من أجل التنمية، القاهرة، أبريل٢٠١٤م، ص٢٤٩.

٢١ - محي الدين عبدالله حسن: أولويات البحث التربوي "دراسة ميدانية"، مرجع سابق ، ص٧١.

٢٢ - إبراهيم محمد التوم: أهمية الإنتاج المعرفي والعلمي المتجدد في البحث العلمي والتربوي "الكفاية الإنتاجية"، مرجع سابق ، ص١٤٣

٢٣ - أنيسة عطية قنديل: اتجاهات البحث التربوي الأكاديمي بالجامعات الفلسطينية في مجال الإدارة المدرسية، مرجع سابق ، ص٧٠٨.

٢٤ - عوض إبراهيم محمد: أولويات البحث التربوي نحو تطوير المعلم، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٩ه، ص٢٨.

٢٥ - منذر الضامن: أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٧م، ص٢٣.

٢٦ - أنيسة عطية قنديل: اتجاهات البحث التربوي الأكاديمي بالجامعات الفلسطينية في مجال الإدارة المدرسية، مرجع سابق ، ص٧٠٩.

٢٧ - نصرالله محمد محمود: إعداد المعلم بين الجودة والرداءة، المؤتمر العلمي الثامن للتربية "جودة واعتماد مؤسسات التعليم العام في الوطن العربي"، مج١، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٧٠، ١٧١.

٢٨ - عبدالقادر محمد عطا: إعداد المعلم بين الواقع والمأمول، حولية كلية المعلمين في أبها، ع٧، السعودية، ٢٠٠٦م، ص ص٢٠٠ - ٢٠٤.

٢٩ - صفاء محمود محمد، هدى عبدالعزيز لاشين: أولويات البحث التربوي في مجال المناهج وطرق التدريس لذوي للاحتياجات الخاصة، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، ع٣٧، السعودية، ٢٠١١م، ص٥٤.

٣٠ - محمد رجب فضل الله: تشخيص واقع البحث التربوي في المناهج وطرق التدريس ومقترحات لتطويره، المؤتمر العلمي العربي الثامن "الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية القيمة والأثر، جمعية الثقافة من أجل التنمية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ص١٤٥ - ١٤٧.

٣١ - عبدالمحمود إدريس إبراهيم: التقنيات الحديثة واللغة العربية، مجلة العلوم التربوية، ع٥، كلية التربية جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨م، ص٢٣١.

٣٢ - فوزية ظويهر صالح: تقييم مدى استخدام التقنيات والبر مجيات الحديثة في تدريس الرياضيات بالمدارس الثانوية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مج٢، ع١، مؤسسة المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، فلسطين، ٢٠١٦م، ص ص٢١٥ - ٢١٧.

٣٣ - علي جمال الدين أحمد: اقتصاديات التعليم الواقع والمأمول، وقائع اللقاء الرابع بين ممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية، مج٢، غرفة تجارة وصناعة الكويت و مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت، ٢٠٠٠م، ص١١.

٣٤ -إبراهيم عصمت مطاوع: أصول التربية، ط٧، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٩٥م، ص٩٢.

٣٥ -علي جمال الدين أحمد: اقتصاديات التعليم الواقع والمأمول، مرجع سابق ، ص١٧.

٣٦ -حسام الدين أبو الهدى، آمال ربيع كامل محمد: البحث التربوي بين حمى الأرقام والأبعاد الغائبة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع٣، ج٢، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١٤م، ص١٢.

٣٧ -محمد محمد سكران: البحث التربوي من منظور نقدي، مجلة رابطة التربية الحديثة، مج٣، ع٨، القاهرة، ٢٠١٠م، ص١٧٨.

٣٨ -خليل يوسف الخليلي: التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم "البحث التربوي في الوطن العربي رؤى مستقبلية"، مج٢، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١٠م، ص٤١٠، ٤١١.

٣٩ -أحمد محمود محمد عبداللطيف: البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي: مدخل لتطوير الأداء البحثي في هذه المؤسسات، مرجع سابق ، ص٥٧٣، ٥٧٤.

٤٠ -مصطفى محسن: البحث التربوي والتنمية المستدامة "تحديات بناء قاعدة معرفية للجودة والتطوير"، مجلة عالم التربية، ع٢٢، المغرب، ٢٠١٣م، ص٤٧٣.

٤١ - سمير عبدالوهاب الخويت، عبدالرءوف محمد بدوي: إمكانية تطوير بعض مقومات البحث التربوي بالجودة الشاملة، مرجع سابق، ص١٢٥، ١٢٦.

٤٢ - محمد العامر الفتحي: البحث التربوي و تنمية نظام التربية و التكوين كعامل من عوامل أزمة التربية والتكوين، مجلة عالم التربية، ع٢٤، المغرب، ٢٠١٤م، ص٢٤٣.

٤٣ -المرجع السابق ، ص٢٥٠.

٤٤ -محمد محمد بيومي الفضالي: وعي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بمعايير الجودة الشاملة للتعليم الجامعي "دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٩م، ص١٦٥.

٤٥ -عاطف صالح العدوان: البحث العلمي ودوره في تدعيم الإصلاح التعليمي، مرجع سابق ، ص١٦٢٣، ١٦٢٤.

٤٦ - حسام الدين أبو الهدى، آمال ربيع كامل محمد: البحث التربوي بين حمى الأرقام والأبعاد الغائبة، مرجع سابق ، ص١٢.

٤٧ -محمد عبدالرؤوف مصطفى: اتجاهات البحث التربوي في الجامعات المصرية: دراسة حالة على جامعة طنطا، مرجع سابق، ص٥٣١.

٤٨ -محمد العامر الفتحي: البحث التربوي و تنمية نظام التربية و التكوين كعامل من عوامل أزمة التربية والتكوين، مرجع سابق ، ص٢٤٩.

٤٩ -المرجع السابق ، ص٢٤٩.

٥٠ -أحمد محمود محمد عبداللطيف: البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي: مدخل لتطوير الأداء البحثي في هذه المؤسسات، مرجع سابق ، ص٥٧٧.

٥١ -يونس محمود ناصر: تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية، ع١، تونس، ٢٠٠٠م، ص٣٢.

٥٢ -محمود عبدالقادر: ضوابط إجازة الدرجات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية، ندوة أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، ط٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١٦٦.

٥٣ -المرجع السابق ، ص١٦٧، ١٦٨.

٥٤ -عبدالوارث عبده سيف الزارحي: البحث التربوي ودوره في تطوير العملية التعليمية بجامعة الحديدة، المؤتمر العلمي السادس عشر "تكوين المعلم"، مج١، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٨٢.

٥٥ -المرجع السابق، ص٣٨١.

٥٦ -مصطفى محسن: البحث التربوي والتنمية المستدامة "تحديات بناء قاعدة معرفية للجودة والتطوير"، مرجع سابق ، ص٤٧٦.